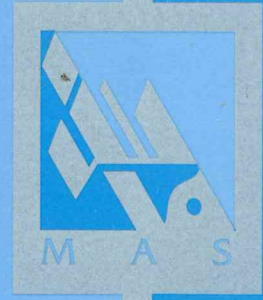


معهد أبحاث السياسات الإقتصادية الفلسطينية (ماس)



بيانات التجارة الخارجية (السلعية)
قراءة نقدية لمنهجية جمع البيانات
ومقترحات للتطوير

إعداد

محمود الجعفري

ناصر العارضة

مسيق مسيف

كانون الثاني ٢٠٠٠



Palestine Economic Policy Research Institute

**Analytical Review to Improve Trade Data
Collection Methodologies:
The Case of the Palestinian Merchandise Trade Statistics**

**By
Mahmoud El-Jafari
Naser Al-Ardah
Misyef Misyef**

January 2000

The Palestine Economic Policy Research Institute (MAS) was founded in 1994 as an independent, non-profit institution to address the socio-economic policy making process through appropriate and relevant applied economic and social policy research.

MAS MISSIONS:

- ✧ Identifying developmental challenges and priorities and enhancing applied research.
- ✧ Promoting participation of civil society institutions in socio-economic policy formulation and decision-making.
- ✧ Providing technical support to PNA bodies to enable them to function more effectively.
- ✧ Broadening public debate on socio-economic issues and ensuring oversight of government performance.
- ✧ Disseminating information and enhancing transparency.
- ✧ Strengthening economic policy research capacity in Palestine.

Board of Trustees:

George Abed, Hani Abu Dayyeh/Deputy Chairman, Edmond Asfour/ Chairman, Kamal Hassouneh/ Treasurer, Nadia Hijab, Taher Kanaan, Anis F. Kassim, Nabeel I. Kassis, Maher El-Masri, Hassan Abu-Libdeh/ Secretary, Mariam Mar'i, Ahmad Qurie, Ismail Al-Zabri, Ghania Malhis (Director).



Palestine Economic Policy Research Institute

**Analytical Review to Improve Trade Data
Collection Methodologies:
The Case of the Palestinian Merchandise Trade Statistics**

**By
Mahmoud El-Jafari
Naser Al-Ardah
Misyef Misyef**

January 2000

Analytical Review to Improve Data Collection Methodologies: The Case of the
Palestinian Merchandise Trade Statistics

Prepared by:

Mahmoud El-Jafari: Research Fellow, MAS and Professor of Economics, Al-
Quds University

Naser Al-Ardah: Research Assistant, MAS

Misyef Misyef: Non Resident Researcher

Production:

Editorial Assistants: Karen Mann (English)
Sami Kilani (Arabic)

Layout Lina Abdallah

Palestine Economic Policy Research Institute (MAS)

Jerusalem and Ramallah

January, 2000

©2000 MAS



معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

**بيانات التجارة الخارجية (السلعية)
قراءة نقدية لمنهجية جمع البيانات
ومقترحات للتطوير**

إعداد
محمود الجعفري
ناصر العارضة
مسيف مسيف

كانون ثاني 2000

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) هو مؤسسة وطنية فلسطينية مستقلة غير ربحية للبحوث التطبيقية ذات النوعية المتميزة في مجال القضايا والسياسات الاقتصادية وأبعادها الاجتماعية.

أهداف المعهد:

- ✧ إنتاج البحوث التطبيقية وتعزيز استخدامها في عملية رسم السياسات وبلورة التشريعات الاقتصادية والاجتماعية الفلسطينية.
- ✧ تقديم الدعم الفني لصانع القرار على المستويين الرسمي والأهلي لتعزيز القدرة الوطنية على اتخاذ القرار الاقتصادي والاجتماعي السليم.
- ✧ توفير منبر للحوار الوطني الديموقراطي حول السياسات والقوانين الاقتصادية والاجتماعية الفلسطينية.
- ✧ توفير المعلومات حول الأداء الاقتصادي والاجتماعي ونشرها لتعزيز الوعي المجتمعي وتفعيل آليات الرقابة العامة.
- ✧ تعزيز القدرة البحثية الاقتصادية والاجتماعية المحلية وتطوير العلاقات مع المجتمع العلمي والبحثي على المستويين الإقليمي والدولي.
- ✧ جذب واستقطاب الكفاءات العلمية والبحثية الفلسطينية المهاجرة للمساهمة في تنفيذ البرامج البحثية.

مجلس الأمناء:

أحمد قريع، ادمون عصفور (الرئيس)، أنيس فوزي قاسم، جورج العبد، حسن ابو لبدة (أمين السر)، طاهر كنعان، كمال حسونة (أمين الصندوق)، ماهر المصري، مريم مرعي، ناديا حجاب، نبيل قسيس، هاني أبو دية (نائب الرئيس)، اسماعيل الزيري، غانية ملحيس (المدير العام).

حقوق الطبع والنشر محفوظة © 2000 معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

ص.ب. 19111، القدس و ص.ب. 2426، رام الله

تلفون: 2987053/4، فاكس: 2987055، بريد إلكتروني: MAS@planet.edu



معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

**بيانات التجارة الخارجية (السلعية)
قراءة نقدية لمنهجية جمع البيانات
ومقترحات للتطوير**

إعداد

محمود الجعفري

مسيف مسيف

ناصر العارضة

كانون ثاني 2000

بيانات التجارة الخارجية (السلعية) قراءة نقدية لمنهجية جمع البيانات ومقترحات للتطوير

إعداد: محمود الجعفري: زميل باحث في ماس وأستاذ الاقتصاد، جامعة القدس، القدس.

ناصر العارضة: باحث مساعد، ماس.

مسيف مسيف: باحث مساعد غير متفرغ، ماس

الإنتاج:

التحرير اللغوي: سامي كيلاني (عربي)

كارن مان (إنجليزي)

التسيق الفني: لبنا عبد الله

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)

القدس ورام الله

كانون ثاني، 2000

حقوق الطبع والنشر محفوظة © (ماس)

تقديم

يتسم هذا العمل البحثي بخصوصية بالغة، وينطوي في الوقت ذاته على أهمية قصوى.

أما الخصوصية، فتعود إلى أن إنتاج البيانات الإحصائية يقع خارج دائرة اختصاص معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني - ماس، ومناطق بالجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الذي يؤدي مهامه بكفاءة متميزة، وتشكل نشراته وإصداراته الإحصائية المصدر الرئيسي والمرتكز الأساسي للبحوث والدراسات التحليلية التي يصدرها المعهد.

كما تعود خصوصية هذا البحث أيضاً لتفرده بفرص أولوية تناوله في برنامج عمل المعهد لعام 1999، دون أن يكون مخططاً ضمن برنامج أبحاث وحدة التجارة، التي اضطرت إلى إعطائه الأولوية الأولى للتمكن من إنجاز الأبحاث المخططة المتعلقة بواقع وآفاق التجارة الخارجية الفلسطينية مع كل من إسرائيل ومصر والأردن.

وأما الأهمية الخاصة لهذا البحث فتعود إلى فوائده التطبيقية المزدوجة، من حيث إسهامه بتوفير تقديرات أكثر واقعية ودقة حول التجارة الخارجية الفلسطينية، باستخدام أساليب التحليل الكمي، بما يمكن صانع القرار الفلسطيني من تشخيص واقع التجارة الخارجية الفلسطينية بدقة وموضوعية، ويعزز قدرته على بلورة السياسات واتخاذ القرارات الملائمة، لتصحيح الاختلال البنوي في هيكل التجارة الخارجية الفلسطينية واتجاهاتها، وتنويع وتوسيع علاقات التبادل التجاري الفلسطيني مع الخارج وتعزيز قدرة الصادرات على تغطية الواردات وتقليص اختلال الميزان التجاري الفلسطيني.

وتكمن الفائدة الثانية للبحث في إسهامه بوضع الأسس والمقترحات العملية لتطوير منهجية جمع وإعداد البيانات الإحصائية الخاصة بالتجارة الخارجية الفلسطينية، عبر تشخيص المشكلات الراهنة وتحديد مواطن الضعف في مصادر وآليات جمع

البيانات، وتقديم توصيات محددة ومفصلة بسبل ووسائل تلافيتها، كي يتسنى مستقبلاً توفير بيانات فعلية دقيقة وموثوقة حول التجارة الخارجية الفلسطينية.

وكمديرة للمعهد، لا يسعني إلا أن أسجل اعتزازي وتقديري لرئيس الفريق البحثي الدكتور محمود الجعفري ومساعديه ناصر العارضة ومسيف جميل مسيف على هذا الجهد الهام والتميز.

وأسجل أيضاً تقدير المعهد وعرفانه للتفاعل الحيوي الذي أبداه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وكذلك للتعاون الهام لمسؤولي وموظفي كل من وزارة الاقتصاد والتجارة ووزارة المالية ووزارة الزراعة.

كما أسجل شكر المعهد وتقديره للمقيمين والمراجعين، وكذلك للمشاركين في ورشة العمل الخاصة بمناقشة البحث من القطاعين الرسمي والأهلي والأكاديميين والباحثين، الذي كان لملاحظاتهم دور بالغ الأهمية في تطوير البحث وإعداد صيغته النهائية.

وأتوجه كذلك بالشكر والتقدير لصندوق المساعدة الفنية لدى المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية وإعادة الأعمار - بكار على تفضله بتمويل إنجاز هذا البحث

د. غانية ملحيس

مديرة المعهد

شكر وعرفان

نتقدم بالشكر الجزيل الى وزارات ومؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية ذات العلاقة بالتجارة الخارجية، على تعاونهم في تقديم المعلومات اللازمة لإنجاز هذه الدراسة، ونخص بالذكر وزارة الاقتصاد والتجارة ووزارة الزراعة ووزارة المالية والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فقد كان لملاحظاتهم اسهام كبير في تطوير الدراسة واثرائها.

فريق البحث

قواعد النشر في

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني - ماس

يعني معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) بنشر انتاجه من البحوث التي ينفذها الباحثون المتفرغون وغير المتفرغين وفقا لخطط وبرامج أبحاثه في المجالات الاقتصادية والاجتماعية.

ويتبع المعهد سلسله من القواعد والإجراءات لضمان مستوى جودة أبحاثه، يمكن إيجازها فيما يلي:

1. يشترط في أي بحث يتم إقرار إنتاجه أن يتم تنفيذه من قبل باحث رئيسي متخصص في مجال البحث، أو أن يتم تحت إشرافه، وان لا يكون قد سبق إنتاجه أو تقديمه في أي مكان آخر.
2. تقر الهيئة العلمية للمعهد المؤلفة من الباحثين الرئيسيين المقترح التفصيلي للدراسة للتأكد من وضوح ودقة الأهداف وسلامة المنهجية العلمية وإجراءات البحث والبرنامج الزمني لإنجازه.
3. تتابع الهيئة العلمية عمل الباحث أو فريق البحث عبر تقارير دورية عن تقدم العمل.
4. تراجع الهيئة العلمية المسودة الأولى وتبدي ملاحظاتها بشأن التعديلات الموضوعية التي يتوجب إدخالها لإعداد المسودة الثانية.
5. يتم إرسال المسودة الثانية مع الإطار المرجعي إلى محكمين أو ثلاثة من الأكاديميين والخبراء المتخصصين في مجال البحث، لتقييمه وتحديد مدى صلاحيته للنشر، وفي حالة ورود تقييمات إيجابية (اثنين على الأقل) يقوم الباحث بتعديل البحث بالاسترشاد بالملاحظات الموضوعية للمراجعين.
6. يتم عرض البحث المعدل في ورشة عمل يدعى إليها نخبة من الباحثين والأكاديميين، والخبراء المتخصصين وممثلي المؤسسات ذات العلاقة بموضوع

- البحث في القطاعين الرسمي والأهلي ووسائل الإعلام، ويتم تكليف أحد الخبراء المختصين بالتعقيب على البحث وبعد ذلك يفتح باب النقاش للمشاركين.
7. يتولى الباحث إجراء التعديلات النهائية على البحث بالاسترشاد بنتائج ورشة العمل، ويتم تسليم الصيغة النهائية للهيئة العلمية التي تتولى بدورها التأكد من قيام الباحث بإدخال التعديلات الضرورية. ثم يتم إحالة البحث إلى مدقق لغوى.
8. يتم ترجمة الأبحاث المعدة باللغة الإنجليزية إلى اللغة العربية حيث تنشر باللغتين بشكل مشترك. فيما يتم إرفاق ملخص تنفيذي باللغة الإنجليزية للأبحاث المعدة باللغة العربية.
9. يحتفظ المعهد بحقوق نشر أبحاثه، ولا يجوز للباحث إعادة نشر أي جزء إلا بعد الحصول على إذن خطي من إدارة المعهد.

المحتويات

j	ملخص
1	1. المقدمة
3	1-1 أهداف البحث
3	2-1 أهمية البحث
5	2- مصادر ومنهجية جمع بيانات التجارة الخارجية الفلسطينية
7	1-2 بيانات التجارة الخارجية الفلسطينية - الإسرائيلية
7	1-1-2 آلية جمع بيانات التجارة الخارجية الفلسطينية مع إسرائيل
8	1-1-1-2 البيانات الإحصائية الخاصة بالصادرات الفلسطينية إلى إسرائيل
10	2-1-1-2 البيانات الإحصائية الخاصة بالواردات الفلسطينية من إسرائيل
	2-2 آلية جمع بيانات التجارة الخارجية الفلسطينية مع إسرائيل
13	في دائرة الإحصاء العامة الإسرائيلية
14	2-2-2 البيانات الخاصة بالصادرات الإسرائيلية إلى فلسطين
15	3-2-2 الواردات الإسرائيلية من فلسطين حسب المصدر الإسرائيلي
	3-2 أسباب التباين في بيانات التجارة الخارجية الفلسطينية - الإسرائيلية
15	بين المصادر الفلسطينية والمصادر الإسرائيلية
17	3- بيانات التجارة الخارجية الفلسطينية - الأردنية
17	1-3 آلية جمع بيانات التجارة الخارجية الفلسطينية - الأردنية -
17	الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
17	1-1-3 البيانات الخاصة بالصادرات الفلسطينية إلى الأردن
19	2-1-3 البيانات الخاصة بالواردات الفلسطينية من الأردن

- 21 2-3 آلية جمع بيانات التجارة الخارجية الفلسطينية - الأردنية
21 الصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة في الأردن
21 1-2-3 مصادر البيانات الخاصة بالواردات الأردنية من فلسطين
21 2-2-3 البيانات الخاصة بالصادرات الأردنية إلى فلسطين
- 23 4- بيانات التجارة الخارجية الفلسطينية - المصرية
1-4 أسباب الاختلاف بين المصادر الفلسطينية وكل من المصادر الأردنية
والمصرية فيما يتعلق ببيانات التجارة الخارجية الفلسطينية - الأردنية -
24 المصرية
- 27 5- آلية حصول الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
27 على بيانات التجارة الخارجية
28 1-5 المشكلات الإحصائية التي تواجه وزارة المالية الفلسطينية
29 2-5 المشكلات الإحصائية التي تواجه وزارة الزراعة الفلسطينية
30 3-5 المشكلات الإحصائية التي تواجه وزارة الاقتصاد
30 والتجارة الفلسطينية
- 33 6- التقديرات الدولية لبيانات التجارة الخارجية الفلسطينية
- 7- تقديرات ماس لبيانات التجارة الخارجية الفلسطينية (السلعية) خلال
39 الفترة 1995 - 1998
42 1-7 منهجية تقدير الصادرات والواردات السلعية
42 الفلسطينية للفترة 1995-1998
47 2-7 تقدير بيانات التجارة الخارجية الفلسطينية (تقديرات ماس)

51 8- منهجية استخدام البيانات في أبحاث التجارة

51 1-8 البيانات المستخدمة على المستوى الجزئي

52 2-8 البيانات المستخدمة على المستوى الكلي

55 9- مقترحات لتطوير آليات لتقدير بيانات التجارة الخارجية

55 1-9 مقترحات لتطوير آليات لتقدير بيانات التجارة

55 الخارجية في المدى المنظور

57 2-9 مقترحات لتطوير آليات لتقدير بيانات التجارة الخارجية

57 الفلسطينية في المدى الطويل

61 10- نتائج الدراسة

65 المراجع

Error! Bookmark not defined.

جداول الملحق الاحصائي

Error! Bookmark not defined.

الملاحق

ملخص

تعتبر مشكلة الاختلاف والتباين في بيانات التجارة الخارجية الفلسطينية السلعية التي تصدر عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وبين البيانات الصادرة عن الدول المصدرة أو المستوردة للسلع من الضفة الغربية وقطاع غزة (الضفة والقطاع)، مثل إسرائيل والأردن ومصر وأقطار العالم الأخرى، وكذلك بيانات التجارة الخارجية الفلسطينية الصادرة عن الجهات الدولية ذات العلاقة، مثل منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأنكتاد)، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، من أهم الصعوبات التي يواجهها صانع القرار الفلسطيني، وذلك بسبب تعذر الاعتماد على بيانات دقيقة وموثوقة حول واقع التبادل التجاري الفلسطيني مع تلك الأطراف، لبلورة وصياغة سياسات تجارية فلسطينية ملائمة، تهدف إلى تحقيق تبادل تجاري متوازن عبر زيادة مساهمة الصادرات في تغطية الواردات.

تهدف هذه الدراسة، إلى تقييم مدى دقة بيانات التجارة الخارجية الفلسطينية من مصادرها المختلفة، من خلال مناقشة منهجيات وآليات جمع البيانات لكل مصدر، كما تحاول التقدم باقتراحات عملية ومحددة للجهات المعنية بمتابعة أنشطة التصدير والاستيراد في السلطة الوطنية الفلسطينية والمساعدة في جمع وإصدار بيانات للصادرات والواردات السلعية تتمتع بدرجة مقبولة من الواقعية والمصداقية. كما تسعى هذه الدراسة إلى إعادة تقدير بيانات التجارة الخارجية الفلسطينية حتى يمكن استخدامها في الأبحاث التي يجري إعدادها حالياً في المعهد حول العلاقات التجارية الفلسطينية مع كل من مصر والأردن وإسرائيل.

ومن المتوقع أن تساهم هذه الدراسة في بلورة عناصر سياسة التجارة الخارجية الفلسطينية عموماً، ومع تلك الدول خصوصاً. وسيحاول المعهد الاعتماد في استنباط تلك المنهجية، على التجارب والخبرات الدولية، والاستفادة من الدراسات التي

تناولت معالجة جودة بيانات الصادرات والواردات السلعية، خصوصاً تلك التي تتدفق بين الدول النامية والدول المتقدمة.

لقد بات توفير بيانات إحصائية موثوقة، ومرتق عليها من قبل الجهات ذات العلاقة، ضرورياً لاستخدامها في بلورة وصياغة السياسات والاستراتيجيات التجارية الملائمة عموماً، لتحديد أسس العلاقات التجارية المستقبلية الفلسطينية-الإسرائيلية خصوصاً، حيث ما زالت إسرائيل الشريك التجاري الأكبر للضفة والقطاع، وذلك بحكم الواقع الموروث عن الاحتلال الطويل.

ولا تشكل الفروق والاختلافات في بيانات التجارة الخارجية الفلسطينية ظاهرة فريدة تقتصر على فلسطين، بل هي ظاهرة تعاني منها العديد من الدول النامية منها والمتقدمة على حد سواء، إلا أن معدلات الفروق ومدى الاختلافات في تلك البيانات قد دفع معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني -مأس- لمحاولة معالجة هذه الظاهرة. فقد تم الاعتماد على عدد من النماذج الاقتصادية القياسية التي أنجزت حديثاً لتقييم أداء الاقتصاد الفلسطيني خلال المرحلة الانتقالية لتقدير قيمة الصادرات والواردات الفلسطينية من السلع والخدمات خلال الفترة 1995-1998 وذلك باستخدام طريقة التنبؤ غير المشروط حيث توفرت بيانات فعلية للمتغيرات الاقتصادية الكلية المحددة لتدفق السلع والخدمات بين الأسواق الفلسطينية وأسواق الاستيراد والتصدير. وقد أظهرت النتائج أن القيم المقدرة لتدفق السلع والخدمات جاءت منسجمة ومتناسقة مع اتجاه متغيرات الاقتصاد الكلي، ويمكن الاعتماد عليها مؤقتاً، والى حين توفر بيانات فعلية تتمتع بدرجة عالية من الدقة، في عملية رسم سياسات التجارة الفلسطينية. لكن ذلك لا يغني عن قيام الجهات المعنية بجمع البيانات الدقيقة عبر محاولات منها لتطوير آلية جمع البيانات ثم إصدارها من قبل الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وعلى الرغم من أهمية استخدام هذه التقديرات إلى حين توفر بيانات فعلية دقيقة وموثوقة في تحديد حجم التجارة الخارجية الفلسطينية وخصوصاً مع إسرائيل لتحديد حجم الاستحقاقات الفلسطينية على الواردات الفعلية المتأتية عبر إسرائيل، إلا أنه لا يمكن

الاستمرار طويلاً في الاعتماد على التقديرات في رسم سياسات تتعلق بالتجارة الخارجية الفلسطينية. لذلك فقد عالجت هذه الدراسة الإمكانيات المتوفرة أمام الجهات الفلسطينية المعنية بجمع وتبويب بيانات التجارة الخارجية.

وجاءت التوصيات على مستويين هما:

أولاً: لما كانت معدلات الفروق في بيانات التجارة الخارجية ناشئة عن خصوصية وطبيعة العلاقات التجارية السائدة خلال الفترة الانتقالية بين فلسطين وكل من مصر والأردن وإسرائيل، والتي ينظمها بروتوكول باريس الاقتصادي وتطبيقاته القاصرة، والناجمة كذلك عن السياسات والممارسات الاقتصادية والتجارية الإسرائيلية تجاه المناطق الفلسطينية بشكل عام، فإن عملية الحصول على بيانات الصادرات والواردات من فاتورة المقاصة والبيان الجمركي تحتاج إلى تطوير، ولو تطلب الأمر التوصل إلى اتفاق خاص مع الجانب الإسرائيلي لتبادل المعلومات والبيانات المتعلقة بالاستيراد والتصدير، خاصة أن حجم المبادلات التجارية والتدفقات المالية بين فلسطين وإسرائيل تعادل قيمة الناتج المحلي الإجمالي للضفة والقطاع. كما أن الفروق في بيانات التجارة الخارجية الفلسطينية مع الأردن ومصر تدعو إلى التعاون في مجال تبادل المعلومات والبيانات بين الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ودائرة الإحصاءات العامة الأردنية، والجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء في مصر

ثانياً: إذا كان من الضروري الإسراع في تنفيذ التوصيات السابقة في المدى المنظور، فإن هناك العديد من الإجراءات التي يمكن البدء بها مع اقتراب وضع ترتيبات الحل النهائي. ومن هذه الإجراءات التخطيط لإنشاء محطات جمركية تكون قادرة على تحديد حجم وأصناف وقيمة السلع التي تتدفق من وإلى الأسواق الفلسطينية، وذلك وفقاً لأحكام منظمة التجارة العالمية ومنظمة الجمارك العالمية. ويرتبط ذلك بتطبيق قواعد التقييم الجمركي على السلع المصدرة أو السلع المستوردة التي

يمكن أن يساعد تطبيقها في تضيق الفجوة بين قيمة الصادرات السلعية الفلسطينية وقيمة المستوردات السلعية الفلسطينية من البيانات المنشورة من الدولة المستوردة. في المقابل، ينبغي أن تكون البيانات المتعلقة بالواردات السلعية الفلسطينية منسجمة مع قيمة هذه السلع عند تدفقها من البلد المصدر.

1. المقدمة

تعتبر مشكلة الاختلاف والتباين في بيانات التجارة الخارجية الفلسطينية السلعية التي تصدر عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وبين البيانات الصادرة عن الدول المصدرة أو المستوردة للسلع من الضفة الغربية وقطاع غزة (الضفة والقطاع)، مثل إسرائيل والأردن ومصر وأقطار العالم الأخرى، وكذلك بيانات التجارة الخارجية الفلسطينية الصادرة عن الجهات الدولية ذات العلاقة، مثل منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، من أهم الصعوبات التي يواجهها صانع القرار الفلسطيني، وذلك بسبب تعذر الاعتماد على بيانات دقيقة وموثوقة حول واقع التبادل التجاري الفلسطيني مع تلك الأطراف، لبلورة وصياغة سياسات تجارية فلسطينية ملائمة، تهدف إلى تحقيق تبادل تجاري متوازن عبر زيادة مساهمة الصادرات في تغطية الواردات. ولحل مشكلة جودة بيانات التجارة الخارجية الفلسطينية ينبغي زيادة الاهتمام والتنسيق والتعاون بين الوزارات والمؤسسات ذات العلاقة ببيانات التجارة الخارجية الفلسطينية من جهة، والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني الذي يعتبر الجهة الوحيدة المخولة بإصدار ونشر بيانات التجارة الخارجية الفلسطينية من جهة أخرى. فبحكم المهام التي تقوم بها وزارات المالية والاقتصاد والتجارة والزراعة في مجالي التصدير والاستيراد، يتوفر لديها بيانات عن أنشطة التصدير والاستيراد السلعية، وتقوم هذه الجهات بإرسالها للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني من أجل تجميعها وتبويبها من حيث القيمة والكمية. وتواجه تلك الوزارات العديد من المشكلات عند القيام بمهامها المتصلة بالتصدير والاستيراد، الأمر الذي ينعكس سلباً على جودة البيانات التي تتوفر لديها، حيث غالباً ما يقوم الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بضبطها وتعديلها قبل إصدارها، ويترتب على ذلك نشوء العديد من الفروق والاختلافات بين البيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وبين البيانات التي توفرها الوزارات المذكورة أعلاه للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. من جهة أخرى، فإن هناك مشكلة التباين والفروق الكبيرة التي تعاني منها بيانات التجارة الخارجية السلعية الفلسطينية مع كل من مصر والأردن

وإسرائيل الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني والبيانات المقابلة التي تصدرها دوائر الإحصاءات العامة في تلك الدول حول تجارتها الخارجية السلعية مع الضفة والقطاع.

إلا أن مشكلة الفروق في بيانات التجارة الخارجية من الصادرات والواردات (السلعية والخدمية) لا تقتصر على فلسطين فحسب، بل ما زالت تلك الفروق تشكل أحد القيود والعوائق التي تواجه العديد من دول العالم وخصوصاً النامية، وتحد من القدرة على اتخاذ القرارات والسياسات المناسبة لتنشيط الصادرات من جهة، وترشيد الواردات من جهة أخرى، لتقليل العجز في الميزان التجاري. وقد تم مراجعة العديد من الدراسات التي تناولت موضوع جودة ومصداقية بيانات التجارة الخارجية في العديد من الأقطار مثل باكستان، دول أفريقيا الوسطى والجنوبية، والمكسيك، ومصر، وتونس... وغيرها. (Makhoul and Otterstrom, 1998; Van Bergeijk, 1995; OECD, 1985; Ely, 1974; Sheikh, 1978; Stewart, 1985; Tso, 1996; Yeats, 1978; 1990)

وتظهر تلك الدراسات، وجود الاختلافات بين البيانات التي تصدرها تلك الدول حول صادراتها السلعية إلى الدول المتقدمة أو وارداتها السلعية من تلك الدول، مثل الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي مع البيانات التي تصدرها الدول المتعاملة معها تجارياً. وتعزى أسباب الاختلافات في البيانات إلى الاختلاف في أساليب وآليات التغطية لعمليات الاستيراد والتصدير، والتصنيف السلعي، والتقييم الجمركي. وسيتم الإشارة إلى تلك الأسباب وكيفية معالجتها في الأجزاء التالية من هذا البحث، عند مناقشة منهجية جمع بيانات التجارة الخارجية الفلسطينية. لذلك، فإن وجود نسبة عالية من الفروق والاختلافات في بيانات التجارة الخارجية التي تصدر عن الدول المصدرة والمستوردة تعتبر مسألة مألوفة وقد جرت عدة محاولات لمعالجتها على حد سواء في كل من الدول المتقدمة والنامية، حيث تم تطوير منهجيات وآليات مختلفة للوصول إلى بيانات حول الاستيراد والتصدير، تتمتع بدرجة عالية من الثقة والمصداقية، لاستخدامها في تقييم العلاقات التجارية بين الدول وتقويمها.

1-1 أهداف البحث

تهدف هذه الورقة، إلى تقييم مدى دقة بيانات التجارة الخارجية الفلسطينية من مصادرها المختلفة، من خلال مناقشة منهجيات وآليات جمع البيانات لكل مصدر، كما تحاول التقدم باقتراحات عملية ومحددة للجهات المعنية بمتابعة أنشطة التصدير والاستيراد في السلطة الوطنية الفلسطينية، للوصول إلى ما يلي:

1. المساعدة في جمع وإصدار بيانات للصادرات والواردات السلعية تتمتع بدرجة عالية من الواقعية والمصدقية.
2. إعادة تقدير بيانات التجارة الخارجية الفلسطينية حتى يمكن استخدامها في الأبحاث التي يجري إعدادها حالياً في المعهد حول العلاقات التجارية الفلسطينية مع كل من مصر والأردن وإسرائيل.
3. الإسهام في بلورة عناصر سياسة التجارة الخارجية الفلسطينية عموماً ومع تلك الدول خصوصاً. وسيحاول المعهد الاعتماد في استنباط تلك المنهجية، على التجارب والخبرات الدولية، والاستفادة من الدراسات التي تناولت معالجة جودة بيانات الصادرات والواردات السلعية، خصوصاً تلك التي تتدفق بين الدول النامية والدول المتقدمة.

2-1 أهمية البحث

ينطوي الحصول على إحصاءات واقعية وموثوقة ومعتمدة لمتغيرات التجارة الخارجية الفلسطينية من السلع والخدمات على أهمية قصوى بالنسبة لفلسطين للأسباب التالية :

1. يكاد حجم التجارة الخارجية للضفة والقطاع يماثل حجم الناتج المحلي الإجمالي فيهما. فقد بلغت نسبة حجم التجارة الفلسطينية الخارجية إلى الناتج المحلي

الإجمالي للضفة والقطاع خلال الأعوام 1997 و 1998، حوالي 96% و 98% على التوالي. ولهذا فإن الحصول على بيانات موثوقة حول التجارة الخارجية أمر بالغ الأهمية لتحديد العلاقة التبادلية والآنية بين متغيرات التجارة الخارجية والمتغيرات الاقتصادية الكلية الأخرى، مثل الناتج المحلي الإجمالي، الناتج القومي الإجمالي، الإنفاق الاستهلاكي، والإيرادات العامة وغيرها. (الجعفري، 1998)

2. بات توفير بيانات إحصائية موثوقة، ومتفق عليها من قبل الجهات ذات العلاقة، ضرورياً لاستخدامها في بلورة وصياغة السياسات والاستراتيجيات التجارية الملائمة عموماً، لتحديد أسس العلاقات التجارية المستقبلية الفلسطينية - الإسرائيلية خصوصاً، حيث ما زالت إسرائيل الشريك التجاري الأكبر للضفة والقطاع، وذلك بحكم الواقع الموروث عن الاحتلال الطويل.
3. يشكل الحصول على بيانات دقيقة وموثوقة حول التجارة الخارجية الفلسطينية، ضرورة حيوية من أجل بلورة سياسة تجارية فلسطينية تسهم في إعداد الاقتصاد الفلسطيني وتأهيله للاندماج في المحيط الاقتصادي الإقليمي والدولي، خصوصاً في ظل تنامي الاتجاه العام لتحرير التجارة الدولية، وضرورة الإعداد الجيد للاستفادة من الفرص التي تتيحها المبادرات الاقتصادية والإقليمية والدولية، وخصوصاً منطقة التجارة الحرة العربية، والشراكة الأوروبية -المتوسطية، واتفاقيات الجات، وإنشاء منظمة التجارة العالمية.
4. كما تتبع أهمية بيانات التجارة من إمكانية استخدامها في صياغة ومتابعة وتنفيذ الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية بين الدول. بالإضافة لذلك، فإن تقييم أداء السياسات الاقتصادية الكلية (مالية ونقدية وسياسات جانب العرض) يعتمد على مدى توفر بيانات دقيقة حول التجارة الخارجية.

2- مصادر ومنهجية جمع بيانات التجارة الخارجية الفلسطينية

خلال الفترة 1968-1994، كانت دائرة الإحصاء العامة الإسرائيلية المصدر الوحيد للبيانات الإحصائية المتعلقة بالتجارة الخارجية الفلسطينية (السلعية والخدمية)، وكانت تعتمد على أسلوب المسح الدوري¹ لتقدير قيمة التدفقات السلعية والخدمية بين المناطق الفلسطينية المحتلة وإسرائيل، حيث كانت تعتبر الضفة والقطاع جزءاً من السوق الإسرائيلية. الأمر الذي يعني أن التجارة بين السوقين الفلسطيني والإسرائيلي كانت تخضع خلال تلك الفترة إلى أحكام التجارة الداخلية. وبذلك لم تظهر آنذاك حاجة لاتباع أسلوب الحصر الشامل² وفقاً للمعايير الدولية. غير أنه ومنذ العام 1994، وفي أعقاب اتفاقيات التسوية السياسية وإنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية، وتسلمها لمسئوليات وصلاحيات جمع البيانات وتولي دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فيما بعد، صلاحيات جمع البيانات، استمرت دائرة الإحصاءات العامة الإسرائيلية في نشر بيانات حول التجارة السلعية بين إسرائيل والضفة والقطاع، ولكن بأسلوب جديد سيتم التطرق إليه فيما بعد بالتفصيل. (Statistical Abstract of Israel) أما المؤسسات ذات العلاقة ببيانات التجارة الخارجية الفلسطينية في السلطة الوطنية الفلسطينية، فيمكن حصرها في الجهات التالية:

- وزارة الاقتصاد والتجارة
- وزارة المالية
- وزارة الزراعة

¹ المسح الدوري: كانت دائرة الإحصاءات العامة الإسرائيلية تقوم بإجراء مسوحات عن تدفقات السلع والخدمات عند نقاط العبور بين المناطق الفلسطينية وإسرائيل، حيث كان يتم إجراء المسوح لعدد من الساعات في أيام غير محددة من الأسبوع والشهر والسنة، يتم على أساسها تقدير تجارة السلع والخدمات بين إسرائيل والمناطق الفلسطينية.

² الحصر الشامل: وهو المسح الذي يتم من خلاله حساب التدفقات السلعية والخدمية على أساس الفواتير (المقاصة والبيان الجمركي)

- سلطة النقد الفلسطينية
وعلى الصعيد الخارجي فان الجهات التي تصدر بيانات حول التجارة الخارجية الفلسطينية، يمكن حصرها في المؤسسات التالية:

- دائرة الإحصاء العامة الإسرائيلية: البيانات المتعلقة بالتبادل التجاري الفلسطيني - الإسرائيلي.
- دائرة الإحصاءات العامة الأردنية: البيانات المتعلقة بالتبادل التجاري الفلسطيني - الأردني.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء المصري: البيانات المتعلقة بالتبادل التجاري الفلسطيني - المصري.

كما يصدر العديد من المنظمات الدولية تقديرات حول التجارة الخارجية الفلسطينية، مثل:

- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD).
- صندوق النقد الدولي.
- البنك الدولي.
- وحدة الاستعلامات الاقتصادية - لندن.

وتعاني البيانات المنشورة، خلال الفترة 1995-1998، حول التجارة الخارجية الفلسطينية(السلعية)، والصادرة عن مختلف المصادر المذكورة أعلاه، من مشكلة التناقض والتباين الكبير فيما بينها. ويعتبر الاختلاف في منهجية جمع البيانات الإحصائية بين المصادر المتعددة، أحد أسباب هذا التناقض والتباين، إضافة إلى عدم القدرة على التغطية الشاملة للتبادل التجاري الفلسطيني - الإسرائيلي منذ عام 1994، وذلك بسبب تعدد منافذ التدفق السلعي بين إسرائيل والضفة الغربية. وبهدف الوصول إلى تقديرات حول التجارة الخارجية الفلسطينية تتمتع بمصدقية مقبولة، بادر المعهد إلى

القيام بهذه الدراسة، وقام فريق وحدة أبحاث السياسات التجارية في المعهد بزيارات ميدانية³، إلى العديد من الجهات ذات العلاقة بجمع بيانات التجارة الخارجية الفلسطينية، من أجل التعرف على منهجية وآليات جمعها وطرق حساب بيانات التجارة الخارجية لدى كل مصدر. وفيما يلي عرض لمنهجية وآلية جمع بيانات التجارة الخارجية الفلسطينية مع كل من إسرائيل والأردن ومصر ودور كل جهة في تجميع بيانات التجارة الخارجية المتوفرة لديها بحكم المهام والمسئوليات المنوطة بها في مجالي الاستيراد والتصدير والآلية المتبعة في تزويد الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بتلك البيانات للقيام بعمليات تبويبها وتصنيفها وتعديلها أو ضبطها.

2-1 بيانات التجارة الخارجية الفلسطينية – الإسرائيلية

منذ العام 1995، أصبحت بيانات التجارة الخارجية الفلسطينية مع إسرائيل تصدر عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وفي المقابل، استمرت دائرة الإحصاءات العامة الإسرائيلية في إصدار مثل هذه البيانات، وسيتم في هذا الجزء مراجعة آلية توفير البيانات في المصدرين ومنهجية النشر والإصدار.

2-1-1 آلية جمع بيانات التجارة الخارجية الفلسطينية مع إسرائيل في الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

يتم تزويد الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ببيانات التجارة الخارجية من مصادر جمعها لدى الوزارات الفلسطينية ذات العلاقة بأنشطة الاستيراد والتصدير، حيث يتم ذلك بآليات محددة لتبادل البيانات بين الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

³ قامت وحدة أبحاث التجارة في المعهد بزيارات للوزارات والمؤسسات ذات العلاقة ببيانات التجارة الخارجية الفلسطينية، وهي: وزارة الاقتصاد والتجارة الفلسطينية، ووزارة المالية الفلسطينية، ووزارة الزراعة الفلسطينية، وسلطة النقد الفلسطينية، والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ودائرة الإحصاء العامة الإسرائيلية، والغرفة التجارية والصناعية – رام الله.

وتلك الوزارات. ولا بد من الإشارة هنا إلى أن اختلاف الأهداف من جمع تلك البيانات لدى الوزارات المعنية يشكل أحد العوامل الكامنة وراء مشكلة التفاوت في البيانات. ففي حين ينحصر اهتمام وزارة المالية الفلسطينية بالاستحقاقات المالية للسلطة الوطنية الفلسطينية الناتجة عن أنشطة الاستيراد والتصدير مع الجانب الإسرائيلي، تهتم وزارة الاقتصاد والتجارة بمطابقة البضائع المستوردة، مباشرة أو عبر إسرائيل، للمواصفات والمقاييس الفلسطينية، وتوافقها مع الاتفاقيات الثنائية المبرمة. أما وزارة الزراعة الفلسطينية، فتهتم بجمع بيانات عن الصادرات والواردات الزراعية، لتحديد اتجاهات الإنتاج الزراعي المحلي. لذلك، فمن الملاحظ أن أهداف المؤسسات ذات العلاقة بأنشطة الاستيراد والتصدير، وهي المصادر الأولية للبيانات الإحصائية، لا تخدم الأهداف الإحصائية بحد ذاتها، وإنما تعتبر جزءاً من المهام المنوطة بها في مجال الاستيراد والتصدير، حيث يتم جمع تلك البيانات، أو الحصول عليها، عند قيامها بتغطية أنشطتها، الأمر الذي يلقي على الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني مسؤولية تجميع تلك البيانات من مصادرها المختلفة، وإعادة ترتيبها وتصنيفها وتبويبها وضبطها بما يخدم الأغراض الإحصائية. وسيتم تناول آلية ومنهجية جمع بيانات الصادرات والواردات السلعية الفلسطينية مع إسرائيل بالتفصيل.

2-1-1-1 البيانات الإحصائية الخاصة بالصادرات الفلسطينية إلى إسرائيل

منذ إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية في العام 1994، وتوليها صلاحياتها ومسئولياتها، أصبحت فاتورة المقاصة، والبيان الجمركي، المصدرين الرئيسيين للبيانات المتوفرة عن حجم التجارة الخارجية الفلسطينية وقيمتها مع إسرائيل أو عبرها، وذلك بموجب البروتوكول الاقتصادي الموقع في باريس في نيسان/أبريل 1994 بين حكومة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية. وتعتبر فاتورة المقاصة المصدر الوحيد للبيانات الخاصة بالصادرات الصناعية والغذائية، فيما يعتبر تصريح التصدير للسلع الزراعية الصادرة عن الجانب الإسرائيلي، والمعتمد من دوائر الزراعة الفلسطينية في المحافظات، المصدر الوحيد للبيانات الخاصة بالصادرات الزراعية الفلسطينية.

وعليه سوف يتم تناول آليات جمع البيانات الخاصة بالصادرات الفلسطينية بشيء من التفصيل:

أ. فاتورة المقاصة

تعتبر فاتورة المقاصة المصدر الوحيد لدى وزارة المالية الفلسطينية الذي يغطي حجم وقيمة الصادرات الفلسطينية (الصناعية والغذائية) إلى إسرائيل. وتصدر وزارة المالية الفلسطينية فاتورة مقاصة للتاجر الفلسطيني (المصدر/ البائع) ليتم تسليم نسخة عنها للمستورد الإسرائيلي، والذي عليه القيام بتسليم فاتورة المقاصة لوزارة المالية الإسرائيلية لاسترداد ضريبة القيمة المضافة (17%) من السلطة الوطنية الفلسطينية.

تتضمن فاتورة المقاصة قيمة السلع الكلية الصادرة إلى إسرائيل دون تفاصيل كافية، حيث يتم غالباً ذكر أصناف المجموعات السلعية التي يتم تبادلها فقط، دون الإشارة لنوع وحجم وقيمة كل سلعة على حدة، كما أن فاتورة المقاصة لا تغطي سوى السلع التي تخضع لضريبة القيمة المضافة، ولا تشتمل على السلع الزراعية. وعليه فإن بيانات فاتورة المقاصة تعاني من قصور كبير من حيث الشمولية ومن حيث مستوى التفاصيل حول السلع الواردة بها، من جهة ثانية وبالرغم من أن فاتورة المقاصة الخاصة بالصادرات الفلسطينية متاحة باللغتين العبرية والعربية، وبالرغم من أنها تصدر عن الجانب الفلسطيني، حيث يشار إلى ذلك بالحرف (P) المذكور بجانب رقم فاتورة المقاصة، إلا أن هذا النموذج تتم تعبئته باللغة العبرية فقط، مما يضيف صعوبات جدية أمام عملية تفريغ البيانات.

ب. تصريح تصدير السلع الزراعية

تختلف آلية جمع بيانات التجارة الزراعية عن آلية جمع بيانات تجارة المواد الغذائية والسلع الصناعية، وتعتبر وزارة الزراعة الفلسطينية الجهة الفلسطينية

الوحيدة التي تتوفر لديها بيانات حول الصادرات والواردات الزراعية من وإلى إسرائيل. ويعتبر التصريح الخاص بالتصدير الزراعي إلى إسرائيل الذي يصدر عن الجانب الإسرائيلي المصدر الوحيد الذي يتم من خلاله توفير بيانات حول قيمة وحجم الصادرات الزراعية الفلسطينية إلى إسرائيل، حيث يحصل عليه المصدر الزراعي الفلسطيني ويقوم بتعبئته ثم تصديقه من دائرة الزراعة التابعة لوزارة الزراعة في محافظته، والتي تقوم بدورها بتسجيل حجم الكميات الصادرة دون تحديد قيمتها في التصريح (الملحق رقم 2). وكما يتبين فإن التصريح المرفق مخصص مثلاً لتوريد الخضار والفواكه من مناطق الضفة والقطاع إلى إسرائيل، ويتضمن العديد من التفاصيل، منها الموعد المحدد لإدخال السلع الزراعية، وتحديدًا ساعة دخول السلعة إلى الأسواق الإسرائيلية ورقم السيارة التي تحمل السلع الزراعية المصدرة وحجم الكميات المصدرة، ولا يهتم التصريح بثمن السلع سواء الكلي منها أو ثمن الوحدة، ويستخدم هذا التصريح، أيضاً، لتغطية السلع الزراعية المصدرة للخارج عبر إسرائيل أو عن طريق شركة أجرسكو الزراعية الإسرائيلية التي تقوم بإعادة تصدير تلك السلع إلى الأسواق الأوروبية باعتبارها سلعةً إسرائيلية.

2-1-1-2 البيانات الإحصائية الخاصة بالواردات الفلسطينية من إسرائيل

تتخصر بيانات الواردات الفلسطينية من إسرائيل في البيانات التي تتوفر لدى كل من وزارتي المالية والزراعة في السلطة الوطنية الفلسطينية. فبينما تتوفر لوزارة المالية البيانات من خلال فاتورة المقاصة والبيان الجمركي، تتوفر لدى وزارة الزراعة الفلسطينية البيانات المتعلقة بتدفق السلع الزراعية من إسرائيل من خلال التصاريح التي تصدرها هذه الوزارة لاستيراد السلع الزراعية من إسرائيل. ويمكن تناول آليات جمع تلك البيانات على النحو التالي:

أ. فاتورة المقاصة

تعتبر فاتورة المقاصة - الصادرة من المصدر (المنتج/التاجر) الإسرائيلي إلى المستورد الفلسطيني والتي يسلمها التاجر الفلسطيني لوزارة المالية الفلسطينية لاسترداد ضريبة القيمة المضافة (17%) من إسرائيل- المصدر الوحيد الذي يغطي الواردات الفلسطينية (الصناعية والغذائية) من إسرائيل. وتحتوي هذه الفاتورة بنوداً حول حجم وكمية الواردات وثمان الوحدة، وغالباً ما يتم ذكر نوع البضاعة المستوردة بشكل عام وقيمتها دون إيراد التفاصيل، بالرغم من إمكانية توفير تلك التفاصيل. ويترتب على المستورد الفلسطيني تسليم فاتورة المقاصة إلى وزارة المالية الفلسطينية خلال خمسة وأربعين يوماً من تاريخ صدورها، حيث تقوم وزارة المالية الفلسطينية بمطالبة الحكومة الإسرائيلية بضريبة القيمة المضافة (17%)، والتي تشكل استحقاقاً للسلطة الوطنية الفلسطينية خلال ستة أشهر من تاريخ صدور الفاتورة، وإلا فإن الفاتورة تعتبر لاغية بعد تلك المدة، ولا يحق بعدها للسلطة الوطنية الفلسطينية مطالبة إسرائيل بضريبة القيمة المضافة. وبناءً عليه يتم حصر قيمة وحجم الواردات السلعية (المواد الغذائية، والسلع الصناعية) الواردة من إسرائيل، إضافة إلى أن البضائع التي تتم إعادة تصديرها من إسرائيل إلى فلسطين على أنها سلعاً إسرائيلية تتم بواسطة الفاتورة نفسها. ويؤدي هذا إلى عدم إمكانية الفصل بين السلع الإسرائيلية الواردة إلى الأراضي الفلسطينية ذات المنشأ الإسرائيلي وتلك المعاد تصديرها. وتعتمد إسرائيل من وراء ذلك الاستحواذ على الجمارك والضرائب والرسوم الأخرى المستحقة على الواردات والتي تشكل استحقاقاً فلسطينياً.

ب. البيان الجمركي

وهو المستند الذي يتم بموجبه تسجيل الواردات الفلسطينية من الخارج عبر إسرائيل (الملحق رقم 4)، ويختلف البيان الجمركي عن فاتورة المقاصة، فهو يعكس العلاقة التجارية الفلسطينية المباشرة التي تتم مع الخارج عبر إسرائيل، والبيان الجمركي أوسع وأشمل من فاتورة المقاصة، حيث يحتوي البيان

الجمركي على منشأ البضاعة، إضافة إلى التفصيل الدقيق للسلع حسب النظام الدولي المنسق (Harmonized system).

ويعتبر نموذج البيان الجمركي المستخدم في تغطية الواردات السلعية من الخارج عبر إسرائيل مشابهاً لنموذج البيان الجمركي المستخدم في إسرائيل، ويؤخذ عليه أنه مكتوب باللغة العبرية فقط، دون ترجمة مرافقة باللغة العربية. وللتمييز بين البيان الجمركي في إسرائيل والبيان المستخدم من قبل المستوردين الفلسطينيين يتم وضع كلمة "الحكم الذاتي" كمقصد نهائي للسلعة على عنوان البيان الجمركي.

من جهة أخرى، فإن البيان الجمركي الإسرائيلي يشبه إلى حد كبير نماذج البيانات الجمركية المستخدمة في العديد من دول العالم، إلا أن بنوده مكتوبة باللغة العبرية فقط، ويمكن إيجازها بما يلي:

1. قيمة البضاعة المستوردة مضافاً إليها رسوم التأمين أجور الشحن، حيث تحسب قيمة الواردات على أساس (CIF).
2. قيمة الجمارك.
3. قيمة ضريبة الشراء.
4. قيمة الضرائب والرسوم الأخرى.
5. قيمة ضريبة القيمة المضافة.
6. القيمة الكلية للبضاعة.
7. تفاصيل أخرى عن نوعية البضاعة وتصنيفها وكميتها.

ويغطي البيان الجمركي عمليات الاستيراد الفلسطيني المباشر لسلع أجنبية (غير إسرائيلية) عبر إسرائيل، حيث تحدد وجهتها النهائية في البيان الجمركي على أنها مستوردة للضفة الغربية وقطاع غزة، أما في حالة الاستيراد غير المباشر عبر وسيط إسرائيلي فإنه يتم إعادة تصدير السلع للضفة والقطاع باعتبارها سلعاً

إسرائيلية، ولا يصدر بها بيان جمركي، وإنما تغطي بفاتورة مقاصة، الأمر الذي يفقد السلطة الوطنية الفلسطينية جميع أنواع الضرائب والجمارك والرسوم الأخرى المفروضة على الاستيراد والتي تذهب لصالح الخزينة الإسرائيلية.

ج. تصريح الاستيراد للسلع الزراعية

يتم حصر بيانات الواردات الزراعية الفلسطينية من إسرائيل بواسطة التصاريح التي تصدر عن وزارة الزراعة الفلسطينية. ويشتمل مثل هذا التصريح على تحديد أصناف السلع الزراعية المستوردة والكميات والقيم، وتتم تعبئتها من قبل المستورد الفلسطيني والمصادقة عليها من قبل مديريات الزراعة في المحافظات الفلسطينية. وتصدر هذه التصاريح بالمواد المسموح استيرادها من إسرائيل، ويتضمن الواحد منها البنود نفسها التي يشتمل عليها التصريح الصادر عن السلطات الإسرائيلية للتجار الفلسطينيين لتسويق منتجاتهم الزراعية في إسرائيل، إلا أنه مكتوب باللغة العربية. وما زالت عملية الاستيراد للمنتجات الزراعية من إسرائيل أكثر سهولة ويسر من تصدير المنتجات الزراعية الفلسطينية إلى إسرائيل، حيث تقوم إسرائيل بتطبيق كافة الإجراءات اللازمة لفحص وتفقيش وارداتها الزراعية من الأسواق الفلسطينية لتكون مواصفاتها مطابقة للمعايير الدولية واجتياز مختلف الاختبارات الصحية والبيئية. وفي الجانب الفلسطيني فإن الخدمات التسويقية ما زالت غير متطورة للقيام بفحص واختبار البضاعة المستوردة للحد من دخول بضاعة بمواصفات أقل من المواصفات المطلوبة.

2-2 آلية جمع بيانات التجارة الخارجية الفلسطينية مع إسرائيل

في دائرة الإحصاء العامة الإسرائيلية

خلال الفترة 1968-1994، كانت بيانات التجارة الخارجية الفلسطينية مع إسرائيل تصدر رسمياً عن دائرة الإحصاء العامة الإسرائيلية في نشرات رسمية وهي الكتاب السنوي للإحصاء الإسرائيلي (Statistical Abstract of Israel)، والنشرة

الإحصائية الربعية والسنوية للضفة الغربية وقطاع غزة (Judea, Samaria and Gaza Area Statistics) ، كما تم إصدار نشرتين عن الحسابات القومية للضفة الغربية والقطاع (National Accounts of Judea, Samaria and Gaza Area Statistics) في العام 1988 للفترة 1968 - 1996. وكانت إسرائيل تتبع أسلوب المسح الدوري لتقدير قيمة العديد من المتغيرات الاقتصادية للضفة الغربية وقطاع غزة، بما فيها قيمة السلع التي تتدفق بين الأسواق الفلسطينية والأسواق الإسرائيلية، وكانت البيانات المنشورة في المصادر المذكورة عبارة عن بيانات تجميعية ومحلية للصادرات والواردات السلعية، ولم يتم نشر بيانات تفصيلية عن حجم وقيمة وأصناف السلع التي كانت تتدفق بين أسواق الضفة والقطاع وإسرائيل.

2-2-2 البيانات الخاصة بالصادرات الإسرائيلية إلى فلسطين

منذ العام 1995 وبعد أن تسلمت دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني فيما بعد) صلاحيات جمع البيانات، بدأت هذه الدائرة بنشر البيانات المتعلقة بالتجارة الخارجية الفلسطينية، إلا أن دائرة الإحصاءات العامة الإسرائيلية واصلت نشر البيانات عن التجارة الخارجية الفلسطينية مع إسرائيل، وأصبحت تعتمد في حصر صادراتها إلى الضفة والقطاع - سواء أكانت ذات منشأ إسرائيلي أم مستوردات إسرائيلية يعاد تصديرها إلى الضفة والقطاع - على فاتورة المقاصة وذلك فيما يخص السلع الصناعية والمواد الغذائية، إضافة إلى كشوفات شركات التصدير الإسرائيلية التي تتضمن معلومات عن المستوردين الفلسطينيين وحجم وقيمة وأصناف السلع التي يتم تصديرها من إسرائيل إلى الضفة والقطاع، ويبلغ عدد هذه الشركات (10) شركات، والتي غالباً ما تكون السلع التي تصدّرها إلى السوق الفلسطينية منتجات نهائية، ويعتبر حجم التعامل مع تلك الشركات مرتفعاً للغاية، الأمر الذي يتطلب حجماً كبيراً من فواتير المقاصة لتغطية كل شحنة من الصادرات السلعية من إسرائيل إلى الأسواق الفلسطينية. لذلك، فقد تم الاتفاق على آلية أخرى تتمثل في عدم قيام تلك الشركات بإصدار فاتورة مقاصة لكل شحنة، والاستعاضة عن ذلك

بإرسال كشوفات شهرية من تلك الشركات الإسرائيلية المصدرة إلى كل من وزارة المالية الفلسطينية ووزارة المالية الإسرائيلية عن صادراتها إلى الضفة والقطاع. أما فيما يتعلق بالسلع الزراعية المصدرة من إسرائيل إلى الأسواق الفلسطينية، فيتم الاعتماد على تصاريح الاستيراد الصادرة عن وزارة الزراعة الفلسطينية، حيث تقوم الجهات الإسرائيلية المصدرة للسلع الزراعية إلى الضفة والقطاع بتسليم نسخ من تصاريح التصدير إلى الجهات الزراعية الإسرائيلية ذات العلاقة بالتصدير، لتقوم هذه الجهات بدورها بعد ذلك بتزويد وزارة الزراعة الإسرائيلية بكافة المعلومات المتعلقة بالصادرات الزراعية الإسرائيلية إلى الأسواق الفلسطينية، حيث تقوم وزارة الزراعة الإسرائيلية بتزويد دائرة الإحصاء العامة الإسرائيلية بكافة المعلومات والبيانات المتوفرة لديها.

2-2-3 الواردات الإسرائيلية من فلسطين حسب المصدر الإسرائيلي

تعتمد دائرة الإحصاء العامة الإسرائيلية على فاتورة المقاصة لتحديد حجم الواردات السلعية الإسرائيلية من الأراضي الفلسطينية. وتتم عملية حصر الواردات الإسرائيلية من الأراضي الفلسطينية بالآلية نفسها التي تم التطرق إليها لدى الجانب الفلسطيني عند حصر الصادرات الفلسطينية إلى إسرائيل. أما بالنسبة للسلع الزراعية، فإن إسرائيل تعتمد على التصاريح الصادرة عن وزارة الزراعة الإسرائيلية للسلع الفلسطينية التي يسمح بتصديرها إلى إسرائيل، وتعد هذه التصاريح بطريقة محوسبة بحيث يتم إدخالها مباشرة إلى الحاسوب، وبذلك يتم حصر التدفقات الزراعية من الأراضي الفلسطينية إلى إسرائيل بطريقة محوسبة حسب الكميات والقيم المصرح بها في التصريح.

2-3 أسباب التباين في بيانات التجارة الخارجية الفلسطينية -

الإسرائيلية بين المصادر الفلسطينية والمصادر الإسرائيلية

على الرغم من أن دائرة الإحصاءات العامة الإسرائيلية، والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني يعتمدان آلية واحدة لجمع البيانات، وكذلك مستندات واحدة تغطي الصادرات والواردات السلعية بين الجانبين، إلا أن الاختلاف في البيانات بين الجانبين كبير. وكما يظهر من الجدول رقم (1)، فإن الصادرات الفلسطينية إلى إسرائيل حسب إحصاءات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني تزيد عنها حسب إحصاءات دائرة الإحصاء العامة الإسرائيلية بحوالي 25%. ووفقاً للآلية المتبعة لحصر التدفقات لدى المصدرين، يتم حصر الصادرات الفلسطينية إلى إسرائيل من خلال فاتورة المقاصة التي تصدر عن الجانب الفلسطيني، الأمر الذي يمكن أن يعني أن التاجر الإسرائيلي لا يقوم بتسليم كامل فواتير المقاصة للجانب الإسرائيلي، ويمكن إرجاع أسباب التباين في البيانات، أيضاً، إلى عدم التقيد بالكميات الواردة في تصاريح تصدير السلع الزراعية.

أما في جانب الواردات، فإن الواردات الفلسطينية من إسرائيل بحسب المصادر الفلسطينية (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني) تزيد عن قيمة الصادرات الإسرائيلية السلعية إلى الضفة والقطاع بحسب المصادر الإسرائيلية (دائرة الإحصاء العامة الإسرائيلية)، وتعود أسباب هذا الاختلاف في البيانات إلى عدة عوامل، ولعل أحدها التداخل بين الواردات الفلسطينية ذات المنشأ الإسرائيلي والواردات الإسرائيلية ذات المنشأ الأجنبي المعاد تصديرها إلى الضفة والقطاع كسلع إسرائيلية، حيث يتيح ذلك لإسرائيل إمكانية الاحتفاظ بكافة الرسوم الجمركية وضرائب الشراء وتحويل ضريبة القيمة المضافة فقط للسلع الفلسطينية.

3- بيانات التجارة الخارجية الفلسطينية - الأردنية

بالرغم من استمرار العلاقات التجارية والاقتصادية بين الأردن والضفة والقطاع بعد العام 1967، فإن بيانات التجارة الخارجية الفلسطينية - الأردنية كانت تصدر عن دائرة الإحصاء العامة الإسرائيلية فقط، وذلك على الرغم من توفر تلك البيانات لدى بعض الجهات الأردنية، خصوصاً وزارة الزراعة الأردنية، غير أن الأردن كان يعتبر أن تجارته مع الضفة والقطاع جزءاً من تجارته الداخلية، وبالتالي لم يتم إصدار بيانات أردنية رسمية حول المبادلات التجارية مع الضفة والقطاع.

ومنذ العام 1995، بدأت دائرة الإحصاءات العامة الأردنية بنشر بيانات حول التجارة الخارجية الأردنية - الفلسطينية، وأخذت بإدراج السلطة الوطنية الفلسطينية ضمن جهات الاستيراد والتصدير بالنسبة للأردن.

3-1 آلية جمع بيانات التجارة الخارجية الفلسطينية - الأردنية - الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

3-1-1 البيانات الخاصة بالصادرات الفلسطينية إلى الأردن

منذ العام 1995، بدأت دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني فيما بعد) بنشر بيانات تفصيلية عن الصادرات والواردات السلعية بين الضفة والقطاع والأردن، وذلك بعد أن يتم الحصول على البيانات من المصادر الفلسطينية التالية:

أ. شهادة المنشأ للسلع الصناعية والغذائية

يتوفر لدى وزارة الاقتصاد والتجارة الفلسطينية بيانات حول الصادرات الفلسطينية إلى الأردن من خلال شهادات المنشأ للسلع غير الزراعية، التي تصدرها الغرف التجارية في المحافظات الفلسطينية، حيث يقوم المصدر الفلسطيني بإرفاق الفاتورة التجارية التي تصدر فقط لأغراض التصدير. بعد ذلك تتم المصادقة على شهادة المنشأ من قبل وزارة الاقتصاد والتجارة التي تحتفظ بنسخة منها، وتقوم بتسجيل شهادة المنشأ الصادرة عنها في كشوفات خاصة لحصر الصادرات الفلسطينية إلى الأردن وتزويد الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بها فيما بعد (الملحق رقم 6). ويشار هنا، إلى أن إصدار شهادات المنشأ في حالات التصدير إلى الجانب الأردني يتطلب التأكد من البضائع التي سيتم تصديرها وذلك بالكشف عليها فعلياً، دون الاعتماد على الوثائق المرفقة، حيث تتم عملية التدقيق من قبل الغرفة التجارية للتأكد من صحة البيانات التي يتم التوقيع عليها واعتمادها. ويعني اكتمال إجراءات التصدير من خلال التصديق على شهادة المنشأ لدى وزارة الاقتصاد والتجارة في الغالب أن عملية التصدير تتم فعلياً، حيث أن عملية التصدير لا يتم إلغاؤها، عادة، بعد ذلك. وعليه يمكن القول أن بيانات الصادرات الفلسطينية إلى الأردن التي تعتمد على شهادة المنشأ المصادق عليها من الوزارة قريبة من الواقع الفعلي للتصدير إلى الأردن. وفي حالة التصدير عبر الأردن إلى الدول العربية، فإن الغرفة التجارية تصدر شهادة منشأ مختلفة عن تلك التي تصدر في حالة التصدير إلى الأردن، وذلك بموجب اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية. وأهم ما يميز شهادة المنشأ المتعلقة بالتصدير للدول العربية أنها تشمل على العديد من البنود الخاصة بعناصر الإنتاج المستخدمة وتكلفتها، حيث يشترط أن لا تقل مساهمة عناصر الإنتاج المحلية المستخدمة محلياً في إنتاج السلعة عن 60% من مجمل حجم وتكلفة عناصر الإنتاج المستخدمة (الملحق رقم 7).

ب. شهادة المنشأ للسلع الزراعية

تقوم وزارة الزراعة الفلسطينية بإصدار شهادة منشأ للسلع الزراعية التي يتم تصديرها إلى الأردن مباشرة بواسطة الشاحنات الزرقاء، وتتضمن شهادة المنشأ قيمة البضاعة عند تصديرها، ولا تشمل على التكاليف الإضافية حتى وصولها إلى الأسواق الأردنية والعربية، وتعتبر شهادة المنشأ للصادرات الزراعية الفلسطينية المصدر الرئيسي للبيانات المتعلقة بالصادرات الزراعية الفلسطينية إلى الأردن.

3-1-2 البيانات الخاصة بالواردات الفلسطينية من الأردن

تتوفر بيانات الواردات الفلسطينية السلعية من الأردن لدى وزارة الاقتصاد والتجارة من خلال رخص الاستيراد التي تمنحها الوزارة للسلع المسموح استيرادها، ولدى وزارة المالية في السلطة الوطنية الفلسطينية.

أ. رخص الاستيراد

تتولى وزارة الاقتصاد والتجارة الفلسطينية مسئولية إصدار رخص الاستيراد للسلع المسموح باستيرادها (السلع الواردة في قوائم A1, A2 , B)⁴ من الأردن والدول العربية الأخرى، وباقي العالم. وعلى الرغم من أن رخص الاستيراد لا يتم تنفيذها بالكامل، إلا أنها توفر لدى وزارة الاقتصاد والتجارة الفلسطينية بيانات عن السلع المتوقع تدفقها إلى الضفة والقطاع من الأردن وباقي أقطار العالم، وتجدر الإشارة هنا إلى عدم توافق قيمة الواردات السلعية الفعلية مع قيمة الواردات السلعية حسب رخص الاستيراد، لأن حصول المستورد على رخصة الاستيراد لا يعني بالضرورة تنفيذ الاستيراد فعلياً، وعلى الأقل عدم تطابق الكميات المستوردة مع تلك المرخص له باستيرادها، ويبدو من الجدولين (2) و

⁴ تنحصر رخص الاستيراد في البضائع الواردة في القوائم (A1 و A2 و B) وذلك حسب بروتوكول باريس الاقتصادي الذي وقع في العام 1994 بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة إسرائيل.

(3) أن قيمة رخص الاستيراد من الأردن قد تضاعفت ثلاث مرات خلال الفترة 1995 - 1998، ورغم أن ذلك يعتبر مؤشراً على النمو المتسارع في الطلب على الواردات من الأردن، إلا أن ذلك لا يعني أن حجم الواردات الفعلية من الأردن قد تضاعف ثلاث مرات.

ب. البيان الجمركي

تقوم وزارة المالية الفلسطينية بمتابعة عمليات الاستيراد من الأردن، وتشبه آلية تخليص البضائع المستوردة من الأردن عملية الاستيراد غير المباشر عبر إسرائيل، فنظراً لعدم السماح للتاجر الفلسطيني (المستورد) بتخليص البضائع في منطقتي جسر الكرامة، وجسر دامية، ومعبر رفح، فإنه يتم الاستعانة بشركات تخليص إسرائيلية للقيام بكافة إجراءات تخليص البضائع المستوردة من الأردن، وتقوم شركات التخليص بتزويد المستورد الفلسطيني ببيان جمركي عن مشترياته لدفع الرسوم الجمركية المستحقة وضريبة القيمة المضافة للخزينة الفلسطينية (الملحق رقم 6)، بالإضافة إلى ذلك فإنه يتم حصر بعض البضائع التي تفرض عليها رسوم جمركية على المعابر والتي يتم استيرادها من الأردن من خلال المسافرين، حيث أن العديد من المسافرين يعمل فيما يسمى بـ "تجارة الشنطة"، ويغطي البيان الجمركي كافة السلع التي يتم استيرادها من الأردن أو عبه إلى الضفة الغربية، سواء أكانت هذه السلع يتم استيرادها مباشرة دون الحصول على رخصة استيراد من الجهات الفلسطينية ذات العلاقة، أم يتم استيرادها بعد الحصول على رخصة الاستيراد التي تصدرها وزارة الاقتصاد والتجارة الفلسطينية. ومن هنا تظهر الفروق والاختلافات في البيانات المتوفرة لدى وزارة المالية في السلطة الوطنية الفلسطينية مع تلك الموجودة لدى وزارة الاقتصاد والتجارة.

3-2 آلية جمع بيانات التجارة الخارجية الفلسطينية - الأردنية الصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة في الأردن

تمثل جداول الإحصاءات السنوية للتجارة الخارجية الأردنية الصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة الأردنية حركة تدفق البضائع بين الأردن وبلدان العالم، مصنفة حسب جداول التعرفة الجمركية للنظام المنسق لتصنيف وتيويب السلع (Harmonized System). ويتم الحصول على إحصاءات التجارة الخارجية من البيانات الجمركية الصادرة عن دائرة الجمارك العامة. وبالنسبة للسلع الواردة عبر الحدود الجمركية للأردن، فإنه ينظم بها بياناً جمركياً في مراكز التخليص الجمركية. أما بالنسبة للصادرات السلعية فينظم بها بياناً جمركياً في مراكز التخليص الجمركية للأردن، وسيتم في هذا الجزء من الورقة التطرق إلى آلية جمع البيانات لدى الجانب الأردني.

3-2-1 مصادر البيانات الخاصة بالواردات الأردنية من فلسطين

يعتمد الجانب الأردني على شهادة المنشأ المرفقة مع الواردات السلعية الأردنية من فلسطين، سواء أكانت زراعية أم صناعية، حيث يتم تنظيم بيان جمركي أردني جديد بناءً على شهادة المنشأ والفاتورة التجارية وذلك على أساس أسعار الجملة السائدة في الأردن، ومن هنا يأتي الاختلاف في قيمة السلع المصدرة من فلسطين إلى الأردن حسب كل من شهادة المنشأ الفلسطينية والبيان الجمركي الأردني. ولذلك، يمكن اعتبار ذلك مصدراً للاختلافات بين البيانات الأردنية للواردات السلعية الأردنية من فلسطين، وبين البيانات الفلسطينية لصادرات الضفة والقطاع السلعية إلى الأردن.

3-2-2 البيانات الخاصة بالصادرات الأردنية إلى فلسطين

تعتمد دائرة الإحصاءات العامة الأردنية في نشر بيانات الصادرات الأردنية

إلى فلسطين على البيان الجمركي الصادر عن دائرة الجمارك العامة، وتختلف بيانات الصادرات الأردنية إلى فلسطين حسب المصادر الأردنية عنها حسب المصادر الفلسطينية، ويعود ذلك إلى عدم التسجيل من قبل الجانب الأردني للسلع المتدفقة من خلال المسافرين، في حين أن الجانب الفلسطيني يقوم بتسجيل نسبة عالية من السلع المتدفقة من الأردن من خلال المسافرين ويفرض عليها جمارك فلسطينية وهي تشكل نسبة من السلع المتدفقة من الأردن. ولذلك، فإن إحصاءات الجانب الفلسطيني تعتبر أكثر شمولاً ودقة لبيان الواردات الفلسطينية من الأردن من إحصاءات المصادر الأردنية.

4- بيانات التجارة الخارجية الفلسطينية - المصرية

كما هو الحال بالنسبة للأردن، فإن الجهاز المركزي للتعبيئة والإحصاء في مصر بدأ منذ العام 1994 بنشر بيانات عن الصادرات المصرية السلعية إلى فلسطين (الجدول رقم 2). ويقوم بإعادة نشر تلك البيانات مكتب إدارة الشؤون الفلسطينية في وزارة الخارجية المصرية. ويبدو من الجدول أن قيمة الواردات الفلسطينية حسب البيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبيئة والإحصاء في مصر أقل بكثير من قيمة الواردات الفلسطينية حسب البيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. ويمكن أن يعزى ذلك إلى أن قيم السلع المصدرة من مصر إلى فلسطين يتم حسابها على أساس الأسعار السائدة في مصر دون حساب تكاليف الشحن والتأمين. في المقابل، يتم حساب السلع المستوردة من مصر إلى فلسطين على أساس أسعار الجملة السائدة في الضفة والقطاع، والتي تمثل مستوى الأسعار السائدة في الأسواق الإسرائيلية. ولمزيد من التفصيل، ينصح بمراجعة إحصاءات التجارة الخارجية الفلسطينية.

ويفسر هذا الاختلاف في طريقة حساب قيم السلع الاختلاف بين قيم السلع المتدفقة من مصر إلى فلسطين تبعاً لمصدر البيانات (الجهاز الإحصائي الذي يصدرها) في كل من مصر وفلسطين. أما بالنسبة للصادرات الفلسطينية إلى مصر، فما زالت محدودة من حيث قيمتها وحجمها، وتبين البيانات الواردة في الجدول رقم (2) مدى التباين بين قيمة الصادرات الفلسطينية إلى مصر حسب البيانات الإحصائية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وتلك الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبيئة والإحصاء المصري. أما بالنسبة للبيانات المتعلقة بتكاليف الشحن والنقل والتأمين، فيتم حسابها ضمن تجارة الخدمات ولا تعتبر سبباً للفروق بين بيانات قيم الصادرات على أساس F.O.B⁵ للدولة المصدرة وبيانات الواردات على أساس C.I.F⁶.

⁵ سعر السلعة في البلد المصدر قبل الشحن.

⁶ سعر السلعة في البلد المستورد ويشتمل على نفقات الشحن والتخليص والتأمين.

تتوفر لدى وزارة الاقتصاد والتجارة الفلسطينية بيانات حول الصادرات الفلسطينية إلى مصر أو عبرها، وتشبه عملية التصدير إلى مصر عملية التصدير إلى الأردن، حيث يتم تزويد الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بنسخة من شهادات المنشأ الصادرة عن غرف التجارة والمصادقة عليها من وزارة الاقتصاد والتجارة الفلسطينية، ويبدو أن التقييم المصري لواردات مصر من فلسطين أعلى بكثير من التقييم الفلسطيني للصادرات الفلسطينية إلى مصر. ويمكن الاعتماد على البيانات المصرية بسبب اعتماد النظام المحوسب في مناطق العبور المصرية، حيث يتم إدخال نوع السلعة وكميتها على جهاز الحاسوب الذي يعطي سعر السلعة المعتمد بشكل مباشر، وهو أكثر مصداقية حيث يبدو أن عملية التسجيل والتقييم للصادرات السلعية إلى مصر من الجانب الفلسطيني لا تأخذ المستوى نفسه من الاهتمام والتركيز مقارنة بما هو متبع في عملية جمع البيانات عن الصادرات السلعية من فلسطين إلى الأردن، ويمكن أن يعزى ذلك إلى انخفاض حجم الصادرات السلعية الفلسطينية إلى مصر.

أما عملية الاستيراد من مصر، فتشبه إلى حد ما عملية الاستيراد من الأردن، حيث يتم تخليص البضائع المستوردة من مصر عند معبر رفح بواسطة شركة تخليص إسرائيلية، والتي تقوم بدورها بتسليم بيان جمركي للجانب الفلسطيني لاعتماده في وزارة المالية الفلسطينية فيما يتعلق بالاستحقاقات المالية من الرسوم الجمركية على المستوردات المصرية.

1-4 أسباب الاختلاف بين المصادر الفلسطينية وكل من المصادر الأردنية والمصرية فيما يتعلق ببيانات التجارة الخارجية الفلسطينية - الأردنية - المصرية

1. اعتماد نوعين من الأسعار هما أسعار الدول المصدرة وأسعار الدول المستوردة عند التدقيق والتقييم في قيم الصادرات أو قيم الواردات الواردة في البيان الجمركي، وشهادات المنشأ للسلع الصناعية والزراعية، ورخص الاستيراد.

2. ظاهرة تخفيض قيمة الصادرات (المبيعات)، أو الواردات (المشتريات) (under-invoicing). ولا تقتصر هذه الظاهرة على فلسطين، بل تعتبر من أهم المشكلات التي تواجه دوائر الإحصاءات العامة في العديد من دول العالم، والتي تؤدي إلى وجود اختلافات في بيانات التجارة الخارجية بين الجهات المستوردة والجهات المصدرة للسلع والخدمات.
3. الافتقار إلى الخبرات اللازمة ونقص الكوادر المدربة القادرة على تحديد قيمة وحجم السلع المصدرة أو المستوردة ومقارنتها بما هو وارد في وثائق التصدير أو الاستيراد.
4. استمرار تحكم إسرائيل بالتجارة الخارجية الفلسطينية، والذي ما زال يشكل عائقاً للحصول على بيانات أكثر دقة حول الصادرات الفلسطينية إلى العالم الخارجي والواردات السلعية منه. حيث أن استمرار تحكم إسرائيل بالعلاقات التجارية بين فلسطين وأقطار العالم الأخرى، يشكل أحد أهم الأسباب التي تحول دون الحصول على بيانات دقيقة وموثوقة، إذ ما زالت عملية تعبئة البيان الجمركي للسلع المستوردة من مصر أو الأردن تعتمد على شركات التخليص الإسرائيلية، والتي تعتمد المعايير الإسرائيلية في عمليات تغطية الاستيراد.

تجعل هذه الأسباب مجتمعة مشكلة بيانات التجارة الخارجية الفلسطينية أعقد وأشد صعوبة مقارنة معها في الدول الأخرى، حيث أن هذه المشكلات تتداخل فيما بينها، الأمر الذي ينعكس على الاختلافات الكبيرة في البيانات التي تصدر عن المؤسسات المعنية. وتبين من البيانات المنشورة حول التجارة الخارجية السلعية الأردنية - المصرية في كتاب إحصاءات التجارة العالمية، واتجاه التجارة العالمية، أن الفروق بين قيمة الصادرات الأردنية السلعية إلى مصر تختلف على الأكثر بنسبة 5% من قيمة الواردات السلعية المصرية من الأردن، والعكس بالعكس وذلك خلال الفترة 1995-1998.

5- آلية حصول الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني على بيانات التجارة الخارجية

تعتمد البيانات التي يصدرها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني حول التجارة الخارجية على مصادر فلسطينية مختلفة. حيث تقوم كل من وزارة الزراعة ووزارة المالية ووزارة الاقتصاد والتجارة بجمع البيانات الخاصة بالاستيراد والتصدير بين فلسطين وكل من إسرائيل والأردن ومصر بشكل خاص، وأقطار العالم الخارجي بشكل عام، ويتم موافاة الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بالبيانات حول الصادرات والواردات من مصادرها الفلسطينية المتعددة وفقاً لما يلي:

1. عندما تنتهي وزارة المالية من تحصيل ضريبة القيمة المضافة بالاعتماد على فواتير المقاصة التي تغطي قيمة السلع المستوردة من إسرائيل، وتحصيل الرسوم الجمركية وضريبة الشراء المفروضة على السلع المستوردة من الخارج، عبر إسرائيل أو من مصر والأردن بالاعتماد على البيانات الواردة في البيان الجمركي، تقوم بتحويل تلك الوثائق من فواتير المقاصة والبيان الجمركي للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، لاستخدامها في إعداد البيانات الخاصة بالتجارة الخارجية، وذلك باتباع النظام القياسي الصناعي الدولي الموحد (SITC).
2. تقوم وزارة الزراعة الفلسطينية بإعداد كشوفات دورية حول الصادرات الزراعية إلى الأردن التي يتم الحصول عليها من شهادات المنشأ التي تصدرها وزارة الزراعة الفلسطينية، وترسلها للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.
3. تزود وزارة الزراعة الفلسطينية الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ببيانات حول الصادرات والواردات الزراعية من وإلى إسرائيل أو عبرها، والتي يتم الحصول عليها من التصاريح التي تصدرها وزارة الزراعة الفلسطينية للواردات الزراعية، والتصاريح التي يصدرها الجانب الإسرائيلي للسماح بتدفق السلع الزراعية الفلسطينية.

4. تعد وزارة الاقتصاد والتجارة كشوفاً من الصادرات من السلع الصناعية والمواد الغذائية إلى الأردن ومصر وأفطار العالم الأخرى باستثناء إسرائيل بالاعتماد على شهادات المنشأ التي تصدرها الوزارة ويتم موافاة الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بها.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن عملية تحويل فواتير المقاصة والبيانات الجمركية من وزارة المالية، وشهادات المنشأ ورخص الاستيراد من وزارة الاقتصاد والتجارة، وتصاريح التصدير والاستيراد للسلع الزراعية من وزارة الزراعة، إلى الجهاز المركزي للإحصاء لا يعني أن عملية تجميع وتبويب وتصنيف الصادرات والواردات حسب التوزيع السلعي عملية تلقائية وسهلة، فهناك العديد من عمليات التدقيق والمراجعة مع الجهات والمؤسسات ذات العلاقة، كالاستيضاح والاتفاق، والتي تتم لضبط البيانات. ولإيضاح ذلك، من الضروري استعراض أهم المشكلات التي تواجهها الوزارات المعنية عند قيامها بتغطية أنشطة الاستيراد والتصدير.

1-5 المشكلات الإحصائية التي تواجه وزارة المالية الفلسطينية

يمكن تلخيص أبرز المشكلات التي يواجهها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني المتعلقة بالبيانات المتوفرة لدى وزارة المالية في السلطة الوطنية الفلسطينية، والتي يتم الحصول عليها من فواتير المقاصة والكشوفات الشهرية للشركات الإسرائيلية الكبرى والبيان الجمركي، في المشكلات التالية:

1. صعوبة قراءة البيانات والمعلومات الواردة في فاتورة المقاصة لكونها تعباً غالباً بالعبرية (الملاحق أرقام 1، و3، و4).
2. محدودية التغطية حيث لا تتضمن فواتير المقاصة سوى قيمة وحجم وأصناف السلع الصناعية والمواد الغذائية، لأن هدف وزارة المالية يتركز فقط في تحديد

ضريبة القيمة المضافة (17%)، إلا أن حصر وزارة المالية لبيانات التجارة الخارجية يعتبر أكثر شمولية مقارنة مع تغطية وزارة الزراعة الفلسطينية للتجارة الزراعية مع إسرائيل، الأمر الذي يدفع موظفي الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني للاتصال بالمستوردين والمصدرين الفلسطينيين للتأكد من حجم وقيمة وأصناف السلع التي تم تبادلها مع الجانب الإسرائيلي.

3. عدم تسليم عدد كبير من فواتير المقاصة لوزارة المالية الفلسطينية، كما أن السلع التي يتم تهريبها بين إسرائيل وأسواق الضفة الغربية سواء أكانت زراعية أم صناعية لا تحسب ضمن بيانات التدفق السلعي (المستوردات والصادرات السلعية).

4. التلاعب في الفواتير، حيث يتم تسليم عدد لا يستهان به من فواتير المقاصة لوزارة المالية، التي تحمل قيماً مختلفة، حيث يقوم المستورد بتزييف قيمة الفاتورة حتى يتهرب من دفع ضريبة القيمة المضافة من جهة، أو يقوم بزيادة حجم خصم ضريبة المدخلات المسموح بها حيث يتم تعبئة نسخ الفاتورة بمبالغ مختلفة، من جهة أخرى.

5. آلية تجميع وتصنيف البيانات في مكاتب الجمارك والمكوس ما زالت تتم بشكل يدوي وليست محوسبة، بسبب التركيز على مبالغ الفواتير وليس على أصناف السلع وتقسيماتها.

2-5 المشكلات الإحصائية التي تواجه وزارة الزراعة الفلسطينية

يمكن تلخيص أهم المشكلات الإحصائية التي تواجه وزارة الزراعة الفلسطينية كما يلي:

1. رغم أن أكثر من 90% من حجم التجارة الزراعية الفلسطينية يتم مع إسرائيل، إلا أن تحديد التدفق الحقيقي للسلع الزراعية (الحجم والقيمة) بين الأسواق الفلسطينية والأسواق الإسرائيلية، يكاد يكون هدفاً صعب المنال في المدى

المنظور، فهناك العديد من الكميات التي يتم تصديرها أو استيرادها ولا يتم تسجيلها رسمياً، كما أن هناك العديد من عمليات التهريب المتكررة لتسويق السلع الزراعية خصوصاً من الدواجن التي تجتاز القواعد الصحية والبيطرية المتفق عليها بين الجانبين، وحسب تقديرات وزارة الزراعة، فإن التصاريح الصادرة عنها لا تغطي أكثر من 50% من قيمة الصادرات والواردات الزراعية الفلسطينية من إسرائيل.

2. لا تغطي شهادة المنشأ سوى حجم الصادرات على أكثر تقدير، أما قيمة الصادرات التي يتم تحديدها وفقاً لظروف الطلب والعرض في الأسواق الأردنية، فإنه غالباً ما يتم تقديرها بأقل من قيمتها الفعلية للأخذ بعين الاعتبار الأسعار عند مستواها الأدنى من جهة، ولتقليل قيمة المبيعات من جهة أخرى.
3. لا يتم اتباع منهجية إحصائية منظمة للإحصاءات الزراعية في وزارة الزراعة، فلا يوجد آلية موحدة بين دوائر الزراعة في المحافظات الفلسطينية لجمع البيانات المتعلقة بالصادرات والواردات الزراعية، ويفتقر نموذج التصريح الذي يمنح للمصدر إلى العديد من البنود المتعلقة بقيمة السلعة.

3-5 المشكلات الإحصائية التي تواجه وزارة الاقتصاد والتجارة الفلسطينية

1. الفروق بين بيانات الواردات وبيانات رخص الاستيراد، حيث من الممكن أن تتم كافة إجراءات الاستيراد بما فيها إصدار رخص الاستيراد، دون أن يتم في النهاية الاستيراد الفعلي بسبب عدم مطابقة البضاعة للمواصفات والمقاييس. ولذلك، فإن البيانات التي تتضمنها رخص الاستيراد لا يمكن الاعتماد عليها كمؤشر لحركة الاستيراد، (الجدولان 2 و 3). فقيمة رخص الاستيراد لا تتوافق مع بيانات التجارة الخارجية الفلسطينية التي تصدر عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أو تلك الصادرة عن الدول المصدرة إلى فلسطين مثل مصر والأردن.

2. البيانات التي توفرها شهادة المنشأ للبضاعة المصدرة، خصوصاً ما يتعلق منها بالقيمة، لا يعتمد عليها غالباً. حيث يقوم الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بإعادة تقييم تلك السلع على أساس أسعار الجملة السائدة، وهذا ما يمثل أهم الفروق بين الصادرات الفعلية والبيانات التي توفرها وزارة الاقتصاد والتجارة الفلسطينية. وتعتبر هذه العملية، التي يقوم بها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني للتقليل من عملية تخفيض المبيعات (الصادرات) (Under-invoicing) ظاهرة عالمية يلجأ إليها المصدرون لتقليل قيمة المبيعات وذلك لزيادة أرباحهم من خلال تخفيض نسب الضرائب المتوقع دفعها.
3. عدم تزويد الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بشهادات المنشأ التي يتم التصديق عليها من قبل الوزارة، حيث تكثف الوزارة بتزويد الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بكشوفات دورية تتضمن حجم وقيم وأصناف الصادرات الفلسطينية خلال فترة معينة، إذ يؤثر ذلك على دقة التقدير التي يعتمدها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في بعض شهادات المنشأ التي من الممكن أن تتضمن أخطاء إما في السعر أو في الكميات.
4. قيمة السلع التي يتم استيرادها بدون ترخيص وأنواعها، إذ لا تظهر هذه المعلومات في بيانات وزارة الاقتصاد والتجارة، وإنما تظهر في بيانات وزارة المالية.

6- التقديرات الدولية لبيانات التجارة الخارجية الفلسطينية

تقوم العديد من المنظمات الدولية مثل البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، ووحدة الاستعلامات الاقتصادية في لندن، ومنظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) في جنيف، بإصدار بيانات تقديرية عن المؤشرات الكلية للاقتصاد الفلسطيني، مثل حسابات الدخل القومي، والحساب الجاري في ميزان المدفوعات. ويتم توفير هذه البيانات بناءً على تقديرات للمتغيرات الاقتصادية الكلية، مثل الصادرات والواردات السلعية والخدمية للضفة والقطاع، وتعتمد هذه المنظمات على العديد من المصادر المنشورة و المتعلقة بالاقتصاد الفلسطيني لاستخدامها في أغراض التحليل الخاصة بها. (الجدول رقم 1). وتهدف هذه المنظمات من تعديل بيانات التجارة الخارجية الفلسطينية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لتلافي العديد من المشكلات التي تم طرحها سابقاً. وبالرغم من ذلك، فإن هناك بعض الملاحظات التي يمكن تسجيلها حول بيانات التجارة الخارجية التي تصدرها المنظمات الدولية. ويمكن تلخيصها فيما يلي:

1. يعزى الاختلاف بين البيانات المنشورة محلياً، سواء أكان مصدرها فلسطين أم إسرائيل، والبيانات الدولية، إلى قيام تلك المنظمات بإحداث تعديلات في البيانات الرسمية التي تحصل عليها من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كما تقوم باستخدام البيانات المعدلة للتنبؤ بالقيم المستقبلية التي يمكن الاعتماد عليها في انتهاج سياسات محددة تجاه المناطق الفلسطينية (EIU, various issues).
2. تهتم المنظمات الدولية غالباً بالاتجاه العام للصادرات والواردات من السلع والخدمات عند تحليل البيانات للخروج بتوصيات معينة خاصة بها، مثل تحسن الوضع الاقتصادي، زيادة الدخل القومي، وتخفيض العجز في الموازنة والميزان التجاري.

3. تتبع المنظمات الدولية أحيانا المنهجية المستخدمة نفسها في تحليل بيانات الدول الأخرى، عند تقدير البيانات الخاصة بالضفة والقطاع، دون الأخذ بعين الاعتبار الظروف الخاصة والاستثنائية لأداء الاقتصاد الفلسطيني (IMF, 1997) .
4. أما بيانات التجارة الخارجية الفلسطينية - الإسرائيلية، والمتعلقة بالتدفقات السلعية، الصادرة عن مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة في غزة ورام الله للأعوام 1996 و 1997 و 1998، فتكاد تكون قريبة من البيانات التي أصدرها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بالنسبة للواردات، أما بالنسبة للصادرات السلعية، فإن البيانات الصادرة عن هذا المكتب تزيد بنسبة (25%) عن البيانات الفلسطينية، وبحوالي (50%) عن البيانات الإسرائيلية. ويعتمد مكتب المنسق الخاص على بيانات من وزارة المالية الفلسطينية، حيث يقوم بتعديلها بناءً على نسبة الزيادة في عدد الشاحنات المحملة بالبضائع إلى الضفة والقطاع من إسرائيل، وقد بلغت نسبة الزيادة حوالي (13%) بين العامين 1997 و 1998، أما نسبة الزيادة في عدد الشاحنات المتجهة بالبضائع من الأراضي الفلسطينية باتجاه إسرائيل فلم تتجاوز (2%) بين العامين 1997 و 1998. (لمزيد من التفصيل يمكن مراجعة تقارير المنسق الخاص للأمم المتحدة - United Nations- UNSCO, 1996 ; 1997 ; 1999).

أما الاعتبارات التي تؤخذ بالحسبان عند حساب القيمة الكلية للتدفقات السلعية بين الضفة والقطاع وإسرائيل حسب تقديرات المنظمات الدولية فهي:

1. أن حساب قيمة الواردات السلعية الفلسطينية من إسرائيل لا يعتمد فقط على ضريبة القيمة المضافة التي تحصلها السلطة الوطنية من إسرائيل، وإنما يأخذ بالحسبان قيمة عدد كبير من الصفقات التجارية غير المسجلة التي يتم تهريبها، أو المبادلات التجارية التي لا يتم تغطيتها بفواتير المقاصة، بسبب عدم تسليم التجار للفواتير إلى دوائر وزارة المالية الفلسطينية، أو عدم الإفصاح عن القيمة الحقيقية للواردات أو الصادرات السلعية.

2. أن نسبة من الواردات السلعية من إسرائيل، عبارة عن مستوردات إسرائيلية (بضائع أجنبية)، يعاد تصديرها مرة أخرى من إسرائيل إلى الضفة والقطاع كصادرات إسرائيلية، ويتم تسجيل قيمة هذه البضائع باعتبارها كذلك، وتتلقى السلطة الوطنية الفلسطينية عليها ضريبة القيمة المضافة فقط من إسرائيل، بينما تحتفظ إسرائيل بالجمارك وضرائب الشراء.
3. إمكانية تأخر بعض التجار الفلسطينيين (المستوردين) للسلع الإسرائيلية في تسليم فواتير المقاصة لوزارة المالية الفلسطينية في الموعد المحدد أو خلال ستة أشهر من صدور فاتورة المقاصة، كما أن هناك نسبة من المكلفين لا يقومون بتسليم الفاتورة نهائياً لأسباب مختلفة، منها ما يتعلق بعدم رغبتهم في الإفصاح عن حجم مستورداتهم، وحسب تقديرات وزارة المالية الفلسطينية، فإن قيمة الصفقات التجارية غير المسجلة، وقيمة فواتير المقاصة التي لا يتم تسليمها تقدر بحوالي (25%) من قيمة الواردات السلعية الفلسطينية من إسرائيل.
4. التضارب في حساب قيمة وحجم وأصناف المستوردات، بسبب حصر اهتمام وزارة المالية بقيمة المستوردات فقط، ويعتمد تحديد قيمة وحجم وأصناف المستوردات والصادرات السلعية على قدرة العاملين في الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في تفريغ كل فاتورة، وذلك من خلال الاتصال المباشر مع التاجر الفلسطيني، حيث تعتمد البيانات التي يتم جمعها على المعلومات التي يبدي بها التاجر الفلسطيني (مصدرًا كان أو مستوردًا) وهذا غير كاف ولا يشمل جميع الأصناف.
5. خضوع العديد من عمليات التبادل بين إسرائيل والضفة الغربية إلى أحكام التجارة الداخلية غير الرسمية، خصوصاً ما يتعلق منها بالتجارة الزراعية، حيث يتم تدفق السلع الزراعية بين الأسواق الفلسطينية والإسرائيلية بطرق غير رسمية، إضافة إلى وجود تجارة حدودية مزدهرة كتلك الموجودة بين مناطق الخليل والظاهرية في جنوب الضفة الغربية وبئر السبع، وبين مناطق طولكرم وجنين ونابلس في شمال الضفة الغربية ومناطق المثلث والناصرية داخل الخط الأخضر، ويترتب على حركة الأشخاص بين تلك المناطق تدفق العديد من السلع والخدمات التي لا يتم تسجيلها.

6. تعاني التجارة الفلسطينية مع إسرائيل من مشكلة التهريب، فهناك تبادل للسلع التي لا تتوافق مع المعايير الدولية، أو مع بنود الاتفاقية الثنائية. وينجم التهريب، أيضاً، عن رغبة العديد من التجار الالتفاف على سياسة الاحتكار التي تمارسها السلطة الوطنية الفلسطينية للتجار ببعض السلع، بهدف زيادة إيرادات الخزينة الفلسطينية، وتجدر الإشارة إلى أن ممارسة التهريب والتجارة غير الرسمية بين الأسواق الفلسطينية والإسرائيلية كلفت وزارة المالية الفلسطينية خسائر كبيرة، وتقدر وزارة المالية خسارتها هذه من الرسوم الجمركية وضريبة القيمة المضافة المفروضة على المستوردات السلعية بنحو 25% من إجمالي إيراداتها الضريبية على الواردات من إسرائيل أو عبرها.

7. عدم السيطرة الفلسطينية على المعابر خصوصاً مع كل من الأردن ومصر، خلال المرحلة الانتقالية، حيث أدى ذلك إلى تحويل العديد من عمليات التبادل التجاري الفلسطيني - الأردني، والفلسطيني - المصري معهما إلى عمليات تبادل غير مباشرة عبر إسرائيل أو بواسطة شركات التخليص الإسرائيلية.

لذلك، فإن أخذ ما سبق بعين الاعتبار من تخفيض في قيمة الواردات السلعية في النقطة (1) أعلاه، وزيادة في قيمة الواردات السلعية في النقطة (2) أعلاه، يشير إلى أن تعديل قيمة الواردات السلعية المحسوبة على أساس فاتورة المقاصة يمكن أن يزيد بنسبة (25%) عن قيمة التدفقات التجارية السلعية بين الضفة والقطاع وإسرائيل، والمنشورة حالياً في إحصاءات التجارة الخارجية الفلسطينية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وتحاول وزارة المالية في السلطة الوطنية الفلسطينية مع إسرائيل تصويب هذا الوضع باتجاه زيادة المستحقات المالية الواردة من إسرائيل إلى السلطة الوطنية الفلسطينية بنسبة (25%)، على أساس أن بيانات المقاصة الخاصة بضريبة القيمة المضافة لا تعكس القيمة الفعلية لواقع التجارة بين فلسطين وإسرائيل، خصوصاً وأن الصادرات الفلسطينية إلى إسرائيل لا تشكل أكثر من (10%) من قيمة وحجم التجارة السلعية بينهما. ولهذا، فإن بعض المنظمات الدولية تقوم بتعديل بيانات التجارة الخارجية الفلسطينية سواء حصلت عليها من الجهاز المركزي للإحصاء

الفلسطيني أو من المؤسسات ذات العلاقة خصوصاً وزارة المالية، وهذا الأمر لا يعني أن تقديرات المنظمات الدولية لبيانات التجارة الخارجية الفلسطينية أكثر دقة من المصادر الفلسطينية، كما سيتضح في الجزء التالي.

7- تقديرات ماس لبيانات التجارة الخارجية السلعية الفلسطينية) خلال الفترة 1995 - 1998

تقر العديد من الجهات الفلسطينية والدولية - بما في ذلك الدوائر الإحصائية التي تصدر بيانات التجارة الخارجية الفلسطينية، كالجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ودائرة الإحصاءات العامة الإسرائيلية- بتدني موثوقية بيانات التجارة الخارجية الفلسطينية، وعدم تمثيلها لواقع التبادل التجاري الفلسطيني مع الأطراف الخارجية. وقد دفع ذلك العديد من الجهات الفلسطينية والدولية إلى تعديل تلك البيانات وإعادة تقديرها، لأن الأرقام المعلنة حول تدفق السلع والخدمات بين الأسواق الفلسطينية والأسواق المجاورة، خصوصاً الإسرائيلية منها، هي أقل من القيم الفعلية، لكن ذلك يبقى تخمينات واستنتاجات شخصية تفتقر إلى الموضوعية وغير مبنية على أسس علمية مقبولة، بحيث يكون الإفصاح عنها غير رسمي وغير ملزم⁷. ولذلك، تعذر استخدام هذه البيانات لتقييم واقع التبادل التجاري بين فلسطين من جهة، وكل من مصر والأردن وإسرائيل من جهة أخرى. ومن ناحية ثانية، فإن محاولة وزارة المالية الفلسطينية الحصول على الاستحقاقات المالية من إسرائيل يحتاج إلى الاعتماد على أسس كمية واضحة ومنطقية لإثبات أن حجم التجارة الفعلي بين فلسطين وإسرائيل يزيد كثيراً عن حجم التجارة (واردات وصادرات) المتوفر لدى وزارة المالية الفلسطينية من خلال فواتير المقاصة والبيان الجمركي.

وإذا كان الميزان التجاري (السلعي والخدمي) من أهم المؤشرات التي يمكن الاعتماد عليها لتقييم الأداء العام لاقتصاد بلد ما، فإن أي تعديل وضبط لحركة السلع والخدمات سيقود إلى عدم التناسق والانسجام بين الاتجاه العام لمتغيرات الاقتصاد الكلي

⁷ تمت الإشارة إلى مثل هذه التخمينات أثناء مناقشة آلية جمع بيانات التجارة الخارجية الفلسطينية مع المعنيين من وزارة المالية الفلسطينية، والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ووزارة الزراعة، ودائرة الإحصاءات العامة الإسرائيلية.

ومتغيرات الميزان التجاري من الصادرات والواردات السلعية والخدمية، وهذا ما تم تجاهله وعدم أخذه بعين الاعتبار عندما تم تعديل بيانات التجارة الخارجية الفلسطينية. فتدفق السلع والخدمات بين أسواق التصدير وأسواق الاستيراد يعتمد على العديد من متغيرات الاقتصاد الكلي، مثل الدخل الشخصي المتاح للتصرف، والنتائج المحلي الإجمالي، وأسعار الاستيراد والتصدير، والسياسات الجمركية، والسياسات النقدية، خصوصاً سعر الصرف، والقيود والعوائق التجارية وغير التجارية، واختلاف المستوى الاقتصادي بين البلد المصدر والبلد المستورد. وتسمى هذه المتغيرات بمحددات جذب لتدفق السلع والخدمات بين أسواق التصدير وأسواق الاستيراد، ولذلك فإن عمليات التبادل التجاري الرسمية منها وغير الرسمية، والمباشرة منها وغير المباشرة، والمعلنة منها وغير المعلنة، يمكن الاستدلال عليها من خلال اتجاه تلك المتغيرات، حيث أن نسبة الخطأ في متغيرات الحسابات القومية، ومتغيرات السياستين المالية والنقدية، تكاد تكون منخفضة إلى حد ما مقارنة مع نسبة الخطأ في الصادرات والواردات السلعية.

وقد تم مناقشة وتحديد العوامل التي تقف وراء جذب وتدفق السلع والخدمات بين الأسواق الفلسطينية والأسواق المصرية والأردنية والإسرائيلية في دراستين منفصلتين. ففي العام 1995، تم إنجاز دراسة في معهد ماس حول التجارة الخارجية السلعية للضفة والقطاع- الإمكانيات والآفاق (ماس - الجعفري، 1995). كما تم تطوير هذه الدراسة ونشرت لاحقاً في مجلة التعاون الاقتصادي (El-Ja'fari, 1997)، وقد استخدمت في الدراستين معادلات الجاذبية التجارية لعرض الصادرات والطلب على الواردات الفلسطينية مع كل من مصر والأردن وإسرائيل، حيث تم استخدام نتائج تلك الدراسات لتحديد قيمة التدفقات السلعية بين الأسواق الفلسطينية والأسواق المصرية والأردنية والإسرائيلية في ظل عدد من السيناريوهات المختلفة، خصوصاً عندما يتم تحرير التجارة السلعية الفلسطينية من القيود والعوائق التي تفرضها إسرائيل على تدفق السلع والخدمات من وإلى الضفة والقطاع وإليهما.

وفي دراسة أخرى (El-Jafari, 1998) تمت صياغة نموذج اقتصادي مفصل لكل من الضفة والقطاع من خلال ربط الصادرات والواردات من السلع والخدمات مع متغيرات الاقتصاد الكلي كالإيرادات الحكومية، والإنفاق الحكومي، والعجز في الموازنة، والطلب والعرض على العمالة الفلسطينية والبطالة، ومتغيرات الطلب الكلي الأخرى، مثل الإنفاق الاستهلاكي، والاستثمار. وقد تم استخدام النموذج المقدر في ظل عدد من السيناريوهات لتحديد مستوى العمالة والبطالة والإنفاق الاستهلاكي والإيرادات والنفقات الحكومية في سنة 2000 عند مستويات مختلفة من الاستثمار وحرية التجارة في الضفة والقطاع، ويتألف النموذج المقدر من 46 معادلة، منها 30 معادلة سلوكية، بينما تصنف المعادلات الثماني المتبقية كمتطابقات لكل من الضفة الغربية وقطاع غزة. وقد تم استخدام طريقة المربعات الصغرى ذات المراحل الثلاث (3SLS)، لتقدير المعادلات للحصول على معالم مقدرة وفعالة. وفي هذا النموذج، يتألف قطاع التجارة الخارجية من 14 معادلة تغطي تدفق السلع والخدمات بين كل من الضفة الغربية وقطاع غزة وأسواق الاستيراد والتصدير، خصوصاً مع إسرائيل. أما المعادلات المقدر المستخدمة في هذه الدراسة، فهي معادلات العرض للصادرات السلعية، ومعادلات الطلب على الواردات السلعية في كل من الضفة والقطاع، وقد تم اشتقاق وصياغة المعادلات على أساس أن المنتج (المصدر) يسعى للحصول على أقصى ربح عندما يقوم بتوزيع إنتاجه بين السوق المحلي وسوق التصدير في ظل الناتج المحلي الإجمالي المتحقق، والمستوى الاستهلاكي السائد في كل من الضفة والقطاع. أما بالنسبة لمعادلة الطلب على الواردات فقد تم اشتقاقها على أساس أن المستورد النهائي يقوم بالإنفاق على السلع المستوردة والمنتجة محلياً في ظل دالة منفعة تحقق للمستورد الحصول على أقصى رفاهية ممكنة في ظل توزيع الدخل المتاح للتصرف للإنفاق على السلع المستوردة والسلع المنتجة محلياً (El-Jafari, 1998). وقد جاءت المعادلات المستخدمة في هذه الدراسة أكثر تفصيلاً وشمولية من النماذج الأخرى التي تم اشتقاقها في مطلع التسعينات، مثل نموذج الأونكتاد 1992.

1-7 منهجية تقدير الصادرات والواردات السلعية السلطانية للفترة 1995-1998

يعرض هذا الجزء من الورقة عملية تقدير الصادرات والواردات السلعية الكلية لكل من الضفة والقطاع من المعادلات المقدرة لاستخدامها في تقدير قيم الصادرات والواردات السلعية الفلسطينية خلال الفترة 1995-1998، وذلك من خلال إجراء عدد من الاختبارات الإحصائية للمعادلات المقدرة.

1. النموذج المقدّر للصادرات والواردات السلعية للضفة الغربية، للفترة 1968-1996.

الصادرات السلعية من الضفة الغربية

$$1. \quad MX_{wt} = -15.11 + 0.12 Y(GDP)_{wt} + 1.5 PXM_{wt} - 15.7 NTB_{1wt} \quad (8.6) \quad (5.1) \quad (0.82)$$

$$129 NTB_{2wt} - 151.6 NTB_{3w} \quad (3.8) \quad (3.1),$$

$$\bar{R}^2 = 0.88$$

الواردات السلعية إلى الضفة الغربية

$$2. \quad MM_{wt} = -53.4 + 0.07 Y(GNDY)_{wt} - 2.05 PMM_{wt} + 0.86 FA_{wt} \quad (2.7) \quad (3.1) \quad (2.25)$$

$$+ 0.52 MM \quad (4.9)$$

$$\bar{R}^2 = 0.93$$

حيث ان:

- MX_{wt} = الصادرات السلعية من الضفة الغربية في الفترة t.
- MM_{wt} = الواردات السلعية إلى الضفة الغربية في الفترة t.
- $Y(GNDY)_{wt}$ = الدخل القومي المتاح للتصرف في الضفة الغربية في الفترة t.
- $Y(GDP)_{wt}$ = الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية في الفترة t.
- PXM_{wt} = الرقم القياسي لأسعار السلع المصدرة السائدة في إسرائيل في الفترة t.
- PMM_{wt} = الرقم القياسي لأسعار السلع المستوردة والسائدة في إسرائيل في الفترة t.
- FA_{wt} = المساعدات الخارجية المتدفقة إلى الضفة الغربية من الدول المانحة ووكالة الغوث الدولية.
- RM_{wt} = تحويلات العاملين من الضفة الغربية في الخارج في الفترة t.
- NTB_{wt} = القيود غير التجارية المفروضة على تدفق الصادرات الفلسطينية (السلعية والخدمية) إلى أسواق التصدير في الفترة t.
- $NTB1_{wt}$ = متغير إسمي يأخذ القيمة 1 للفترة 1988-1991، والقيمة صفر للسنوات الأخرى.
- $NTB2_{wt}$ = متغير إسمي يأخذ القيمة 1 للفترة 1992 - 1993، والقيمة صفر للسنوات الأخرى.
- $NTB3_{wt}$ = متغير إسمي يأخذ القيمة 1 للفترة 1994 - 1996، والقيمة صفر للسنوات الأخرى.
- $R2$ = معامل التحديد المرجح
- وقد اعتمدت فترة الأساس 1968-1987 للمقارنة.

2. النموذج الاقتصادي المقدر لقطاع غزة للفترة 1968-1996.

الصادرات السلعية من قطاع غزة

$$1. \quad MX_{gt} = 10.75 + 0.48 Y(GDP)_{gt} + 0.102 PXM_{gt} + 23.1 NTB1_{gt} \\ (1.9) \quad (0.24) \quad (5.12) \\ - 85.01 NTB2_{gt} - 53.8 NTB3_{gt} + 0.61 MX_{gt-1} \\ (2.3) \quad (2.4) \quad (0.97) \\ \bar{R}^2 = 0.8$$

الواردات السلعية لقطاع غزة

$$2. \quad MM_{gt} = 6.01 + 0.202 Y(GNDY)_{gt} - 1.14 PMM_{gt} + 0.35 RM_{gt} \\ (1.97) \quad (1.87) \quad (2.2) \\ + 0.15 FA_{gt} + 0.48 MM_{gt-1} \\ (0.16) \quad (4.6) \\ \bar{R}^2 = 0.79$$

حيث أن:

- MX_{gt} = الصادرات السلعية من قطاع غزة في الفترة t.
- MM_{gt} = الواردات السلعية إلى قطاع غزة في الفترة t.
- $Y_{gt} (GDP)$ = الناتج المحلي الإجمالي لقطاع غزة في الفترة t.
- PXM_{gt} = السعر القياسي للسلع المصدرة والسائدة في إسرائيل في الفترة t.
- RM_{gt} = تحويلات العاملين في الخارج إلى قطاع غزة في الفترة t.
- FA_{gt} = المساعدات الخارجية المتدفقة إلى قطاع غزة من الدول المانحة ووكالة الغوث الدولية في الفترة t.
- $Y(GNDY)_{gt}$ = الدخل القومي المتاح للتصرف في قطاع غزة في الفترة t.
- PMM_{gt} = السعر القياسي للسلع المستوردة والسائدة في إسرائيل في الفترة t.
- $NTB1_{gt}$ = متغير إسمي يأخذ القيمة 1 للفترة 1988-1991، والقيمة صفر للسنوات الأخرى.

NTB2gt = متغير إسمي يأخذ القيمة 1 للفترة 1992 - 1993، والقيمة صفر للسنوات الأخرى.

NTB 3gt = متغير إسمي يأخذ القيمة 1 للفترة 1994 - 1996، والقيمة صفر للسنوات الأخرى.

ويستدل من المعادلات المقدّرة أن الصادرات السلعية كانت شديدة الحساسية للتغيرات في الناتج المحلي الإجمالي، ولكنها كانت قليلة المرونة أمام التغيرات في أسعار التصدير. من جهة أخرى، فقد كان للعوائق التجارية التي فرضتها إسرائيل خلال الأعوام 1988-1991، و 1994-1998 أثر سلبي على تدفق الصادرات السلعية من الضفة والقطاع إلى أسواق التصدير وخصوصاً الأسواق الإسرائيلية. أما في جانب الواردات، فقد بلغ الميل الحدي للاستيراد في قطاع غزة حوالي 45%، بينما لم يتجاوز 20% في الضفة الغربية، ويبين هذا مدى اعتماد قطاع غزة على الواردات خصوصاً عندما يزداد الدخل القومي المتاح للتصرف.

وقد تم استخدام التنبؤ غير المشروط بقيم الصادرات والواردات من السلع والخدمات لكل من الضفة الغربية وقطاع غزة بالاعتماد على النموذج المرفق. وتهدف عملية التنبؤ غير المشروط إلى تقدير قيمة المتغيرات الداخلية بمعلومية القيم الفعلية للمتغيرات الخارجية. وخلال السنوات السابقة قام الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بإصدار بيانات الحسابات القومية للفترة 1994 - 1997، كما تم إجراء العديد من المسوح المتعلقة بالعمالة الفلسطينية وتوزيعها بين القطاعات المحلية وإسرائيل، حيث تم تقدير تحويلات العاملين الفلسطينيين في إسرائيل إلى كل من الضفة والقطاع. أما المساعدات الخارجية التي تأتي من الدول المانحة ووكالة الغوث، فقد تم الحصول عليها من مصادرها الأولية مثل تقرير مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة (United Nation, Unisco Report) ومن تقارير وحدة الاستعلامات الاقتصادية في لندن - التقارير الربع سنوية والسنوية لإسرائيل والمناطق المحتلة. وقد تم توزيع المساعدات

الدولية ومساعدات وكالة الغوث على كل من الضفة والقطاع على أساس حجم اقتصاد كل من الضفة والقطاع بحيث كانت حصة الضفة الغربية 70% وحصة قطاع غزة 30%. أما الأسعار القياسية للتصدير والاستيراد للسلع والخدمات في الضفة والقطاع فقد تم الحصول عليها من الإحصاءات الإسرائيلية للفترة 1995-1997، حيث أن مستوى الأسعار في الضفة والقطاع ما زال يتحدد وفقاً لظروف العرض والطلب في إسرائيل من جهة، ووفقاً لتأثيرات السياسات المالية والنقدية الإسرائيلية على اقتصاديات الضفة والقطاع من جهة أخرى.

وبتعويض قيم المتغيرات الخارجية في المعادلات (1)-(4)، تم حساب القيم المتوقعة للصادرات والواردات السلعية والخدمات لكل من الضفة الغربية وقطاع غزة للفترة 1995-1997. ولحساب قيمة المبادلات غير الرسمية إما بسبب تهريبها أو بتقليل قيمتها أو عدم تسجيلها، فقد تم حساب الحد الأعلى للواردات والصادرات السلعية وذلك باشتقاق قيمة الحد الأعلى للصادرات والواردات السلعية والخدمات المتوقعة بإجراء تنبؤ غير مشروط بفترة وبدرجة ثقة 95% حيث

$$Y_{FL} = \hat{Y}_F \pm t 0.025 Sf$$

حيث ان:

Y_{FL} = الحد الأعلى لقيم الصادرات و/ أو الواردات السلعية والخدمات.
 \hat{Y}_F = القيم المتوقعة للصادرات و/ أو الواردات السلعية والخدمات خلال الأعوام 1995-1997.
 Sf = الخطأ المعياري المقدر للمتغير الداخلي (صادرات و واردات من السلع والخدمات).

$$Sf = \left[\hat{\sigma}_u^2 \left(1 + \frac{1}{n} + \frac{((XA - \bar{X}) / (\sum X^2))}{n} \right) \right]^{0.5}$$

XA = القيمة الفعلية للمتغيرات الخارجية، مثل الناتج المحلي الإجمالي خلال الأعوام 1995-1997.

$$\bar{X} = \text{القيم المتوسطة للمتغيرات الخارجية، مثل الناتج المحلي الإجمالي. خلال فترة تقدير النموذج.}$$

$$\sum x^2 = \text{مربع التباين للبواقي (Residuals) خلال فترة العينة.}$$

7-2 تقدير بيانات التجارة الخارجية الفلسطينية (تقديرات ماس)

باستخدام المنهجية المذكورة تم حساب قيمة التدفقات السلعية عند حدها الأعلى (الصادرات والواردات)، وعرضها في الجدول رقم (5) للسلع الكلية. ومن البيانات الواردة في الجداول رقم (2) و (3) و (4)، تم اعتماد قيمة الصادرات الفلسطينية إلى الأردن من بيانات الواردات السلعية الأردنية من فلسطين الصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة الأردنية. أما قيمة الصادرات الفلسطينية إلى مصر فقد تم اعتمادها من بيانات الواردات السلعية المصرية من فلسطين الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء المصري. أما بالنسبة للواردات السلعية الفلسطينية، فقد تم اعتماد البيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إذ أنها تعتبر أكثر دقة من بيانات الصادرات السلعية المصرية والأردنية الصادرة عن دوائر ومراكز الإحصاء في كلا البلدين. كما تم الحصول على بيانات للصادرات والواردات الفلسطينية إلى / ومن بقية دول العالم من بيانات التجارة الخارجية الفلسطينية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. وبناء على ما تقدم يمكن حساب قيمة الصادرات والواردات الفلسطينية إلى / ومن إسرائيل على النحو التالي :

$$1. \quad X_{pig} = X_{pg} - M_{jpg} - M_{epg} - X_{prg}$$

حيث أن:

X_{pig} : الصادرات السلعية الفلسطينية الى اسرائيل

X_{pg} : قيمة الصادرات السلعية الفلسطينية الكلية (حسب تقديرات ماس).

- Mjpg : قيمة الواردات السلعية الاردنية من فلسطين (بيانات أردنية⁸)
Mepg : قيمة الواردات السلعية المصرية من فلسطين (بيانات مصرية⁹)
Xprg : الصادرات الفلسطينية السلعية إلى باقي دول العالم (بيانات فلسطينية¹⁰)

$$2. \quad Mpig = Mpg - Mjpg - Mepg - Mrpg$$

حيث ان:

- Mpig : الواردات لفلسطينية السلعية الكلية
Mpg : قيمة الواردات السلعية الفلسطينية من الأردن (حسب تقديرات ماس).
Mjpg : قيمة الواردات لسليعية الفلسطينية من مصر (بيانات فلسطينية).
Mepg : قيمة الواردات السلعية الفلسطينية من باقي دول العالم (بيانات فلسطينية).
Mrpg : الواردات السلعية الفلسطينية من باقي دول العالم (بيانات فلسطينية).

ومن المعطيات السابقة تم اشتقاق الجدول رقم (5) بعرض بيانات التجارة الخارجية الفلسطينية السلعية حسب تقديرات ماس.

وكما هو مبين في الجدول (5)، فإن الصادرات السلعية من الضفة الغربية قد ازدادت خلال الفترة المذكورة (1995-1998) بنسبة 26%. في المقابل، لم تتغير صادرات القطاع. أما الواردات السلعية لكل من الضفة والقطاع فلم ترتفع إلا بنسبة 10%، وقد انعكس ذلك في حدوث تراجع في عجز الميزان التجاري في العام 1996. أما في العام 1997، فقد كانت الزيادة في الواردات أعلى بكثير من الزيادة في الصادرات السلعية، مما أدى إلى ارتفاع العجز في الميزان التجاري بنسبة 7% مقارنة

⁸ بيانات أردنية: إحصاءات التجارة الخارجية الأردنية، دائرة الإحصاءات العامة الأردنية.

⁹ بيانات مصرية: إحصاءات التجارة الخارجية المصرية، الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء المصري.

¹⁰ بيانات فلسطينية : إحصاءات التجارة الخارجية الفلسطينية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية سابقاً).

مع العام 1995، وتعكس هذه المؤشرات مدى اعتماد التجارة الخارجية السلعية الفلسطينية على المصادر الخارجية في ضمان تدفق السلع إلى الأسواق المحلية، فبينما يعاني الميزان التجاري السلعي من عجز مستمر ومتزايد، فإن الفائض في الميزان التجاري الخدمي كان يستخدم في تمويل الواردات السلعية بالفائض من تجارة الخدمات ومن تحويلات العاملين في الخارج، وكذلك من الإنفاق الاستهلاكي الذي يخصص أكثر من 50% منه لتمويل الاستيراد خصوصاً أن قيمة السلع الاستهلاكية المستوردة تشكل أكثر من 60% من مجمل المستوردات¹¹.

ويستدل من الجدول رقم (7)، أن معدلات الفروق في بيانات التجارة الخارجية الفلسطينية السلعية من مصادرها المختلفة إلى بيانات التجارة الخارجية حسب تقديرات ماس تتراوح بين 1%-55% بالنسبة للصادرات السلعية، وبين 0.5%-35% بالنسبة للواردات السلعية، كما يلاحظ اتساع نسبة الفروق في بيانات الميزان التجاري السلعي وحجم التبادل السلعي. وكانت معدلات الفروق بالنسبة لتقديرات ماس أقل ما يمكن مع بيانات الأونكتاد، إلا أنها كانت أعلى ما يمكن مع البيانات الصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة الإسرائيلية. ويمكن أن يعزى انخفاض معدلات الفروق بين البيانات الصادرة عن الأونكتاد والبيانات المقدره في ماس، إلى استخدام الأونكتاد لنموذج اقتصادي كمي مكون من عدد من المعادلات التي تتضمن عدداً محدوداً من المتغيرات المفسرة، إضافة إلى أنه لا يغطي سوى الفترة 1972-1990، وتمت صياغته وتقديره عام 1992 باستخدام بيانات التجارة الخارجية الفلسطينية الصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة الإسرائيلية للفترة 1972-1990 لتقدير الاتجاه العام لمتغيرات الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة 1995-2010. وقد قامت الأونكتاد بنشر بيانات خلال الفترة من 1992-1996، كما هو مبين في الجدول رقم (1)، حيث يظهر أن تقديراتها الأولى كانت منخفضة وبعيدة عن الواقع. ومنذ العام 1997، صدرت بيانات معدلة لبيانات الأونكتاد السابقة التي تم عرضها، أيضاً، في الجدول رقم (1). وقد تم تعديلها بناءً على البيانات الإحصائية الخاصة بالحسابات القومية الصادرة عن الجهاز المركزي

¹¹ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إحصاءات التجارة الخارجية الفلسطينية، أعداد مختلفة.

للإحصاء الفلسطيني التي تم استخدامها في حساب تقديرات ماس. إلا أن النسخة الثانية من تقديرات الأونكتاد تبقى أقل من تقديرات ماس، لكنها تبقى أعلى من البيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني والبيانات الصادرة عن دائرة الإحصاء العامة الإسرائيلية.

وجاءت معدلات الفروق في بيانات التجارة الخارجية الفلسطينية مع إسرائيل حسب تقديرات ماس في الجدول رقم (8) متطابقة ومنسجمة مع الفروق في بيانات التجارة الخارجية الكلية في الجدول رقم (7)، ويعزى ذلك إلى أن الضفة والقطاع ما زالت الشريك التجاري الرئيسي بالنسبة لإسرائيل. وخلال الفترة 1995-1998، كان أكثر من 85% من حجم التجارة الفلسطينية يتم مع إسرائيل. كما يشكل العجز في الميزان التجاري السلعي للضفة والقطاع مع إسرائيل أكثر من 90% من العجز الكلي. وكانت معدلات الفروق بين بيانات التجارة الفلسطينية الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية وتلك الصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة الإسرائيلية أعلى من معدلات الفروق بين البيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وتلك الصادرة عن مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة في الأراضي الفلسطينية المحتلة (الانسكو).

ولم تكن درجة جودة ومصداقية بيانات التجارة الخارجية الفلسطينية مع الأردن أفضل منها بالنسبة لبيانات التجارة الخارجية الفلسطينية مع إسرائيل. ويبين الجدول رقم (3) مدى الاختلافات بين البيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني والبيانات الصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة الأردنية. وقد تم مناقشة أسباب هذه الفروق في بيانات التجارة الخارجية الفلسطينية مع الأردن سابقاً.

8- منهجية استخدام البيانات في أبحاث التجارة

لتحقيق أهداف الدراسات التي يجري إعدادها حالياً في معهد ماس حول التجارة الخارجية بين فلسطين والدول المجاورة، سيتم الاعتماد على بيانات التجارة الخارجية الفلسطينية التي تتوافق مع المعايير الدولية على المستويين الكلي والجزئي من جهة، وتلك التي تعكس واقع التجارة الخارجية الفلسطينية من جهة أخرى، حتى يمكن بلورة سياسات تجارية فلسطينية تجاه الأسواق المجاورة خصوصاً مع الأردن ومصر وإسرائيل.

8-1 البيانات المستخدمة على المستوى الجزئي

سيتم استخدام البيانات المتوفرة عن التوزيع السلعي والجغرافي لبيانات التجارة الخارجية الفلسطينية السلعية في تحليل مدى توافق الصادرات السلعية الفلسطينية مع الواردات السلعية لكل من الأردن ومصر وإسرائيل والعكس بالعكس، ولا تتوفر هذه البيانات إلا في نشرات إحصاءات التجارة الخارجية الفلسطينية التي بدأ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بإصدارها منذ العام 1995، وسيتم استخدامها للحصول على النتائج التالية:

- أ . تقدير اتجاه معامل التوافق والترابط بين الصادرات السلعية الفلسطينية والواردات السلعية لدول الجوار خلال الفترة 1995-1998.
- ب . تقدير اتجاه معامل التوافق والترابط بين الواردات السلعية الفلسطينية والصادرات السلعية لدول الجوار خلال الفترة 1995-1998.
- ج . حتى يمكن تقدير معاملات التوافق والترابط للواردات والصادرات، سيتم تبويب البيانات حسب التوزيع السلعي بالاعتماد على نظام SITC، حيث تتوفر بيانات

التجارة الخارجية السلعية حسب هذا النظام لكل دول العالم في كتاب إحصاءات التجارة العالمية (International Trade Statistics) .

د. إن استخدام هذه الجداول وفق نظام SITC لحساب معدلات التوافق والترابط سيساعد على تحديد منشأ الواردات السلعية الفلسطينية التي يتم الحصول عليها من إسرائيل، كما ستساعد على تحديد حجم الواردات المتوقعة والتي تشمل على ما يلي :

1. الواردات السلعية من العالم الخارجي التي تقوم الضفة والقطاع باستيرادها من إسرائيل باعتبارها سلعاً إسرائيلية.
2. الواردات المستوردة التي تكون غالبية مكوناتها مستوردة من الخارج ويتم تجميعها أو استخدامها، لإنتاج البضائع الإسرائيلية المصدرة إلى فلسطين. في المقابل، فإنه سيتم تحديد حجم وقيمة السلع الفلسطينية التي يعاد تصديرها للخارج من خلال مصر والأردن وإسرائيل على أساس أنها سلع غير فلسطينية.

8-2 البيانات المستخدمة على المستوى الكلي

يبين الجدول رقم (10) قيمة الصادرات والواردات الكلية الفلسطينية وحجم التجارة السلعية مع الأردن وإسرائيل ومصر. وسيتم استخدام البيانات الإحصائية للتجارة الخارجية على المستوى الكلي عند تقدير معادلات العرض للصادرات والطلب على الواردات. وسوف يتم تحديد حجم وأصناف وقيمة الصادرات الفلسطينية إلى الأردن من واقع بيانات التجارة الخارجية الأردنية المتعلقة بالواردات الأردنية السلعية من فلسطين، وذلك بسبب عدم شمولية البيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وعدم دقتها، والذي يعتمد أساساً على شهادات المنشأ الصادرة عن وزارة الاقتصاد والتجارة الفلسطينية. إذ أن شهادات المنشأ لا يمكن الاعتماد عليها في قياس

حجم وقيمة الصادرات السلعية من الضفة والقطاع إلى الأردن بسبب عدم شموليتها وتغطيتها لكافة السلع التي تتدفق من الأسواق الفلسطينية إلى الأردن. فالمعلومات والبيانات التي توفرها شهادات المنشأ تفتقر إلى الدقة خصوصاً بسبب لجوء الكثير من المصدرين إلى تخفيض قيمة المبيعات (الصادرات) للتهرب من دفع ضريبة الدخل، الأمر الذي يعني أن قيمة البضائع المصدرة والمنشورة من إحصاءات التجارة الخارجية الفلسطينية أقل من القيمة الفعلية. وعليه سيتم الاعتماد على الواردات الأردنية من فلسطين من واقع إحصاءات التجارة الخارجية الأردنية. في المقابل، سيتم الاعتماد على منشورات إحصاءات التجارة الخارجية الفلسطينية للحصول على البيانات المتعلقة بالواردات الفلسطينية من الأردن، حيث يتم الاعتماد على البيان الجمركي الصادر عن شركات التخليص الإسرائيلية لتحصيل المستحقات المالية من ضريبة القيمة المضافة وضريبة الشراء والرسوم الجمركية الأخرى، كما سيتم تقدير التجارة غير المباشرة بين فلسطين والأردن من خلال إسرائيل. أما بالنسبة للتجارة الخارجية مع إسرائيل، فسيتم اعتماد تقديرات ماس التي يتم الحصول عليها من خلال النموذج الاقتصادي المقدر والتي تم عرضها وتحليلها سابقاً في هذه الورقة.

9- مقترحات لتطوير آليات لتقدير بيانات التجارة الخارجية

في الأجزاء السابقة من هذه الدراسة تمت مناقشة مشكلة الفروق في بيانات التجارة الخارجية. ولإنجاز أبحاث التجارة خلال العام الحالي، سيتم استخدام بيانات التجارة الخارجية التي تعكس إلى حد ما واقع التجارة الخارجية الفلسطينية على المستويين الجزئي والكلي. وحتى يتم توفير بيانات موثوقة وتتمتع بدرجة عالية من المصداقية، سيتم اقتراح بعض الآليات لجمع بيانات الصادرات والواردات السلعية والخدمية الفلسطينية. هناك العديد من الإجراءات التي يمكن تنفيذها في المدى المنظور لضبط عملية جمع البيانات، إلا أن جمع بيانات تتمتع بجودة ومصداقية عالية يتطلب توفير العديد من الخدمات والمرافق الجمركية المؤهلة لذلك، وبناءً على ما سبق فإنه سيتم عرض نوعين من الاقتراحات لتطوير عملية جمع البيانات: مقترحات يمكن الأخذ بها في المدى المنظور، وأخرى في المدى البعيد.

9-1 مقترحات لتطوير آليات لتقدير بيانات التجارة الخارجية في المدى المنظور

تحتاج مشكلة عدم كفاية مفردات فاتورة المقاصة، فيما يتعلق بالحصول على المعلومات المتعلقة بالمبادلات التجارية السلعية بين فلسطين وإسرائيل، إلى معالجة جوهرية، وفيما يلي أبرز المقترحات للتغلب على هذه المشكلة:

1. إضافة بنود أخرى للفاتورة تتضمن جميع المعلومات والتفاصيل حول السلع التي يتم تدفقها بين الأسواق الإسرائيلية والفلسطينية من حيث منشئها ومكوناتها وحجمها وسعرها. وبالنظر إلى صعوبة الفصل بين التدفقات التجارية الفلسطينية - الإسرائيلية، وبين تلك التدفقات مع العالم الخارجي لتقدير حجم التدفقات الفعلية

مع إسرائيل، ومع بقية الشركاء التجاريين، بسبب التداخل الكبير بين السوقين الفلسطيني والإسرائيلي، فإنه لا بد من توفير وثائق ومستندات توضح منشأ البضاعة المتدفقة إلى الأسواق الفلسطينية، حتى يتم التمييز بين المستوردات الإسرائيلية المنشأ وغيرها من المستوردات لتحديد استحقاقات السلطة الوطنية الفلسطينية من رسوم الجمارك وضريبة الشراء، وضريبة القيمة المضافة، التي يطلب من إسرائيل دفعها للسلطة الوطنية الفلسطينية، باعتبار أن الرسوم الجمركية وضريبة القيمة المضافة هي استحقاق للجهة التي يتم فيها استهلاك السلعة (ماس- كنفاني، 1996).

2. كتابة فاتورة المقاصة باللغتين العربية والعبرية، وتمييز فاتورة المقاصة الخاصة بالسلع عن تلك الخاصة بالخدمات.

3. تدريب الكوادر في وزارة المالية والضابطة الجمركية¹² بحيث تكون قادرة على تحديد القيمة الحقيقية للبضائع الواردة من إسرائيل إلى الأسواق الفلسطينية. وما زالت قضية التقييم الجمركي تمثل مشكلة للدول النامية بسبب عدم وجود الوسائل الكافية لتحديد قيمة الواردات. ويترك حالياً للمستورد إثبات القيمة المعلنة للبضاعة المستوردة، حيث يطلب من المستورد توفير الأدلة اللازمة لإثبات أن القيمة المعلنة عن السلع المصدرة أو المستوردة تمثل قيمتها الفعلية. ويتطلب هذا الأمر من مسؤولي الجمارك الحد من فواتير المقاصة أو البيانات الجمركية التي يتم إخفاؤها أو عدم التصريح بها (UNCTAD, 1995).

4. في المقابل، فإن هناك الكثير من الصفقات الوهمية والتي تسمى ببيع الفواتير والتي يتم تسجيلها على أنها صفقات حقيقية، حيث يقوم التاجر الإسرائيلي ببيع التاجر الفلسطيني فاتورة مقابل نسبة محددة من قيمة فاتورة المقاصة وتبين

¹² الضابطة الجمركية: تقوم بعملية رقابة وفحص البضاعة المنقولة من خلال فحص المستندات الثبوتية للبضاعة مثل فواتير المقاصة للسلع المنقولة في مناطق الضفة والقطاع أو بينهما والبيان الجمركي وفاتورة المقاصة أو شهادات الإرسال للبضائع القادمة من الخارج أو من إسرائيل أو المرسله للخارج أو إلى إسرائيل. شكلت الضابطة الجمركية بقرار صادر عن رئاسة السلطة الوطنية الفلسطينية في شهر آذار / مارس 1995 وتم الإعلان عن ذلك في الجريدة الرسمية في 1996/5/6 ص 58. وتقوم الضابطة الجمركية بتطبيق قوانين ضريبة القيمة المضافة والجمارك.

الفاتورة قيمة المشتريات الفلسطينية (غير الحقيقية من إسرائيل)، وهذا يتطلب إيجاد نظام محوسب ودقيق لمطابقة نسخة فاتورة المقاصة بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني.

5. التعاون مع دوائر الإحصاءات العامة في كل من الأردن ومصر والدول الأخرى، وخصوصاً فيما يتعلق بإحصاءات التجارة الخارجية، حيث من الممكن أن يؤدي ذلك إلى تقليل الفروق في بيانات التجارة الخارجية الفلسطينية والبيانات التي تصدرها تلك الدول عن تجارتها الخارجية، كما هو الحال مع العديد من الدول، مثل الولايات المتحدة وكندا ودول الاتحاد الأوروبي.

9-2 مقترحات لتطوير آليات تقدير بيانات التجارة الخارجية الفلسطينية في المدى الطويل

يناقش هذا الجزء من الورقة الآليات المتعلقة بجمع وتبويب بيانات الصادرات والواردات السلعية التي يقترح تطويرها في المدى الطويل.

1. الصادرات السلعية

تعتبر البيانات التي توفرها شهادة المنشأ التي تصدرها الغرف التجارية في المحافظات الفلسطينية، وتصادق عليها وزارة الاقتصاد والتجارة، غير صالحة للاعتماد عليها في توفير بيانات تفصيلية عن تدفق السلع من الضفة والقطاع إلى أسواق التصدير لكل من مصر والأردن. ولذلك فإن الاعتماد على شهادة المنشأ يتطلب تحديد قيم وحجم الصادرات السلعية عند اجتيازها للمعايير الدولية، سواء أكانت برية أم جوية أم بحرية. ويتطلب هذا وجود فريق مؤهل ومدرب على تحديد حجم وقيمة السلع التي يتم تدفقها إلى الخارج أو السلع المصدرة التي تتم إعادتها، بحيث يتم تحديد حجم وقيمة السلعة المصدرة - المصادرة، والقيام بتسجيلها بطريقة محوسبة بدلاً من العمل اليدوي في حالة عدم مطابقتها

المواصفات الدولية. فشهادة المنشأة التي تصدرها الغرف التجارية وتصادق عليها وزارة الاقتصاد والتجارة لا يمكن الاعتماد عليها بشكل كامل في تحديد قيمة المبيعات (الصادرات)، وذلك بسبب محاولات التهرب من دفع المستحقات المالية المتعلقة بضريبة الدخل وغيرها، حيث يلجأ المصدرون غالباً إلى تقليل قيمة مبيعاتهم. كما أن شهادة المنشأ لا يمكن الاعتماد عليها لسبب آخر حيث أن الكثير من الصفقات يتم إلغاؤها أو تأجيل تنفيذها كلياً أو جزئياً.

2. الواردات السلعية

لا تشمل البيانات التي توفرها فاتورة المقاصة على قيمة وحجم جميع السلع التي يتم تدفقها من إسرائيل إلى أسواق الضفة والقطاع. ولا تغطي فاتورة المقاصة قيمة وحجم الصادرات والواردات من السلع الزراعية، كما أنها لا توضح منشأ السلع بحيث يتبين فيما إذا كانت سلماً قامت إسرائيل باستيرادها من الخارج أو استوردت جزءاً كبيراً من مكوناتها لإعادة تصديرها إلى أسواق الضفة والقطاع. كما أن فاتورة المقاصة لا تغطي المبادلات التجارية غير الرسمية بين إسرائيل والأسواق الفلسطينية، مثل السلع التي يتم تهريبها أو يتم تدفقها خلال أيام الإجازات الأسبوعية والأعياد الرسمية. لذلك، فإن حصر السلع التي يتم تدفقها بين الأسواق الإسرائيلية والفلسطينية، سواء أكانت زراعية أم صناعية، لن يتم إلا من خلال محطات جمركية تكون قادرة على تحديد حجم وقيمة السلع وفقاً لأحكام منظمة التجارة العالمية ومنظمة الجمارك العالمية، ويتطلب الوصول إلى ذلك الوضع تحضيراً كافياً لحل مشكلة البيانات المتعلقة بالتجارة بين فلسطين وإسرائيل (UNCTAD, 1995).

وقد تم تناول مشكلة التقييم للصادرات والواردات السلعية في العديد من الدراسات. فهناك العديد من الأسباب التي تدفع المصدر أو المستورد إلى عدم التصريح عن القيمة الحقيقية للبضاعة، فالمستورد مثلاً يمكن أن يصرح عن قيمة وارداته بقيمة أقل من القيمة الفعلية إذا كانت الحكومة تفرض رسوماً جمركية عالية على

المستوردات. في المقابل، فإن المصدر يمكن أن يصرح عن قيمة صادراته بقيمة أكبر من القيمة الفعلية إذا كانت الحكومة تقدم دعماً للصادرات. وقد تم إيجاد الحلول المناسبة لمثل هذه المشكلات، في العديد من الدول النامية. (المزيد من التفاصيل أنظر: (Stewarts, 1985, Sheikh, 1974; Yeats, 1990, 1978).

ويعتبر تبني نظام الاسيكودا (النظام الآلي لمعالجة البيانات الجمركية) (Automated System for Customs Data- ASYCUDA) . محاولة عملية الاسيكودا لكي يلبي كامل احتياجات الجهات الإحصائية فيما يخص معاملات التجارة الخارجية، وذلك ابتداءً من بديهيات الوظائف الجمركية والتدرج حتى الأعلى منها والأكثر تعقيداً. ويعتبر هذا النظام مناسباً للمراكز الجمركية الصغيرة والمراكز الجمركية الكبيرة الإقليمية والتي تقوم بإنجاز أعداد كبيرة من البيانات الجمركية وحيثما تتطلب الحاجة إلى معدات أكثر تعقيداً. وتعني هذه المرونة أن النظام يهدف إلى التعامل مع أحجام كبيرة من المعاملات دون التفريط بسهولة الاستخدام، وفي الوقت نفسه تقدم ميزة واضحة بقدرتها على التوسع. تمكن مرونة هذا النظام السلطة الوطنية الفلسطينية من الشروع في تبني نظام الاسيكودا لتغطية عدد محدود من الأنشطة، خصوصاً تلك التي تتم تغطيتها بواسطة البيان الجمركي لتحقيق المزايا التالية (بلعة، 1999):

1. ضمان التحصيل للإيراد الجمركي وتحسين الإجراءات الجمركية وزيادة فعاليتها.
2. تحسين قدرة السلطة الوطنية الفلسطينية في المدى القصير على صياغة وتطبيق برامج اقتصادية وسياسات مالية وتجارية من خلال توفير المعلومات التجارية الدقيقة المناسبة.
3. زيادة القدرة المؤسسية للجمارك على توفير المعلومات والبيانات الخاصة بالتجارة.

10- نتائج الدراسة

كانت الفروق والاختلافات في بيانات التجارة الفلسطينية التي تصدر عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني والجهات الفلسطينية والمحلية الأخرى من جهة والبيانات الصادرة عن الدول المصدرة أو المستوردة للسلع والخدمات من الضفة والقطاع مثل مصر والأردن وإسرائيل وأقطار العالم الأخرى من جهة أخرى، من أهم العوائق والقيود التي تُصعّب الاعتماد عليها مباشرة من أجل تحليل واقع التبادل التجاري الفلسطيني مع تلك الأطراف بما يمكن من صياغة سياسات تجارية فلسطينية مناسبة قادرة على تحقيق تبادل تجاري متوازن عبر تشجيع الصادرات وترشيد الواردات.

ولا تشكل الفروق والاختلافات في بيانات التجارة الخارجية الفلسطينية ظاهرة فريدة تقتصر على فلسطين، بل هي ظاهرة تعاني منها العديد من الدول، النامية منها والمتقدمة على حد سواء، إلا أن معدلات الفروق ومدى الاختلافات في تلك البيانات قد دفع معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني - ماس - للتصدي لهذه المهمة. ولذلك، فقد استهدفت هذه الورقة تقييم وتحليل بيانات التجارة الخارجية الفلسطينية الصادرة عن مختلف الجهات الفلسطينية الرسمية وتلك البيانات الصادرة عن الدول المصدرة و/ أو المستوردة للسلع والخدمات الفلسطينية مثل مصر والأردن وإسرائيل وأسباب التباين في هذه البيانات.

وبالنظر إلى محدودية موثوقية البيانات المنشورة عن التجارة الخارجية الفلسطينية، وعدم إمكانية الاعتماد عليها في تقييم العلاقات التجارية الفلسطينية سواء مع الدول العربية أو مع إسرائيل، فقد تم الاعتماد على عدد من النماذج الاقتصادية القياسية التي أنجزت حديثاً لتقييم أداء الاقتصاد الفلسطيني خلال المرحلة الانتقالية لتقدير قيمة الصادرات والواردات الفلسطينية من السلع والخدمات خلال الفترة 1995-1998 وذلك

باستخدام طريقة التنبؤ غير المشروط، حيث توفرت بيانات فعلية للمتغيرات الاقتصادية الكلية المحددة لتدفق السلع والخدمات بين الأسواق الفلسطينية وأسواق الاستيراد والتصدير. وقد أظهرت النتائج أن القيم المقدرة لتدفق السلع والخدمات جاءت منسجمة ومتناسقة مع اتجاه متغيرات الاقتصاد الكلي، ويمكن الاعتماد عليها مؤقتاً، وإلى حين توفر بيانات فعلية تتمتع بدرجة عالية من الدقة، في عملية رسم سياسات التجارة الفلسطينية. لكن ذلك لا يغني عن ضرورة العمل مستقبلاً على توفير البيانات الدقيقة وهو ما هدفت إليه هذه الدراسة، أيضاً، عبر التقدم بالعديد من المقترحات لتطوير آلية جمع البيانات لدى مختلف الجهات الفلسطينية. وعلى الرغم من أهمية استخدام هذه التقديرات إلى حين توفر بيانات فعلية دقيقة وموثوقة في تحديد حجم التجارة الخارجية الفلسطينية وخصوصاً مع إسرائيل لتحديد حجم الاستحقاقات الفلسطينية على الواردات الفعلية المتأتية عبر إسرائيل، إلا أنه لا يمكن الاستمرار طويلاً في الاعتماد على التقديرات في رسم سياسات تتعلق بالتجارة الخارجية الفلسطينية. لذلك، فقد عالجت هذه الدراسة الإمكانيات المتوفرة أمام الجهات الفلسطينية المعنية بجمع وتبويب بيانات التجارة الخارجية. وجاءت التوصيات على مستويين، هما:

أولاً: لما كانت معدلات الفروق في بيانات التجارة الخارجية ناشئة عن خصوصية وطبيعة العلاقات التجارية السائدة خلال الفترة الانتقالية بين فلسطين وكل من مصر والأردن وإسرائيل، والتي ينظمها بروتوكول باريس الاقتصادي وتطبيقاته القاصرة، والناجمة كذلك عن السياسات والممارسات الاقتصادية والتجارية الإسرائيلية تجاه المناطق الفلسطينية بشكل عام، فإن عملية الحصول على بيانات الصادرات والواردات من فاتورة المقاصة والبيان الجمركي تحتاج إلى تطوير، ولو تطلب الأمر التوصل إلى اتفاق خاص مع الجانب الإسرائيلي لتبادل المعلومات والبيانات المتعلقة بالاستيراد والتصدير، خاصة أن حجم المبادلات التجارية والتدفقات المالية بين فلسطين وإسرائيل تعادل قيمة الناتج المحلي الإجمالي للضفة والقطاع. كما أن الفروق في بيانات التجارة الخارجية الفلسطينية مع الأردن ومصر تدعو إلى التعاون في مجال تبادل المعلومات

والبيانات بين الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ودائرة الإحصاءات العامة الأردنية، والجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء في مصر.

ثانياً: إذا كان من الضروري الإسراع في تنفيذ التوصيات السابقة في المدى المنظور، فإن هناك العديد من الإجراءات التي يمكن البدء بها مع اقتراب وضع ترتيبات الحل النهائي. ومن هذه الإجراءات التخطيط لإنشاء محطات جمركية تكون قادرة على تحديد حجم وأصناف وقيمة السلع التي تتدفق من وإلى الأسواق الفلسطينية، وذلك وفقاً لأحكام منظمة التجارة العالمية ومنظمة الجمارك العالمية. ويرتبط ذلك بتطبيق قواعد التقييم الجمركي على السلع المصدرة أو السلع المستوردة التي يمكن أن يساعد تطبيقها في تضيق الفجوة بين قيمة الصادرات السلعية الفلسطينية وقيمة المستوردات السلعية الفلسطينية من البيانات المنشورة من الدولة المستوردة. في المقابل، ينبغي أن تكون البيانات المتعلقة بالواردات السلعية الفلسطينية منسجمة مع قيمة هذه السلع عند تدفقها من البلد المصدّر.

المراجع

- الجعفري، محمود. (1995). التجارة الخارجية السلعية للضفة الغربية وقطاع غزة: الإمكانيات والآفاق. القدس: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس).
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الأسكوا). (1993). التجارة البينية للسلع الزراعية في منطقة غربي آسيا. عمان- الأردن: منشورات منظمة الأسكوا.
- الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء المصري : النقيب، فضل. (1998). الاقتصاد الفلسطيني وآفاق التعاون الإقليمي. جينيف: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أكتاد).
- بلعة، سليم. (1999). نظام الاسيكودا ودوره في تطوير أداء المنافذ (نظام نجم). ورقة مقدمة إلى ندوة أداء وممارسات منافذ العبور وعلاقتها بحركة التجارة العربية البينية، 25- 27 أيلول، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني . إحصاءات التجارة الخارجية، أعداد مختلفة 1995-1999. رام الله - فلسطين.
- دائرة الإحصاءات العامة الأردنية. الإحصاءات السنوية للتجارة الخارجية، أعداد مختلفة 1995- 1999.
- سلطة النقد الفلسطينية. التقارير السنوية، لأول، الثاني، الثالث.
- كنفاني، نعمان. (1996). العلاقات التجارية بين فلسطين وإسرائيل: منطقة تجارة حرة، أم اتحاد جمركي؟ القدس: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس).

- Economist Intelligence Unit (EIU). (1995-1998). *Israel and the Occupied Territories, Country Report*, various issues.
- EL-Ja'fari, M. (1998). *Macroeconomic Policies for Employment Promotion*. Ramallah and Geneva: Palestinian Employment Program - International Labor Office.
- EL-Ja'fari, M. (1997). Potential Merchandise Trade of the West Bank and Gaza Strip. *Journal of Economic Cooperation*, Vol. 18, NO.4.
- Ely, J. (1961). Variation between U.S. and Its Trading Partner Import and Export Statistics. *American Statistician*, Vol. 27, No. 2, pp. 51-72.
- Harrigan, F.J., McGilvary, J.W. and McNicoli, I. (1981). The Estimation of Inter-regional Trade Flows. *Journal of Regional Science*, Vol. 21, No.2.
- Israel Central Bureau of Statistics. (1995-1998). *Statistical Abstract of Israel*, various issues.
- (1995-1998). *Judea, Samaria and Gaza Area Statistics*, various issues.
- (1995-1998). *Israel's Balance of Payments*, various issues.
- Makhoul, B. and, S. Ottersrom. (1998). Exploring the Accuracy of International Trade Statistics. *Applied Economics*, Vol. 30, Pp.1603-1616.
- International Monetary Fund (IMF). (1997). *Recent Economic Development: Prospects and Progress in Institution Building in the West Bank and Gaza Strip*.
- UNCTAD /WTO - International Trade Center. (1995). *Business Guide to the Uruguay Round*. Geneva.
- OECD. (1985). *Discrepancies between Imports and Exports in OECD Foreign Trade Statistics*. Paris: OECD, Department of Economics and Statistics.
- Pindyck, R. and D, Rubinfeld. (1981). *Economic and Models Economic Forecasts*. McGraw – Hill Co.
- Sadan E. (1993). *Trade Statistics in a Free Trade Environment*. Unpublished manuscript.
- Stewart, J. (1985). *Bias in the Measurement of Puerto Rico's Trade Statistics: Estimates of the Size and Speculations on the Implication for National Accounts*. Roister: Review Interamericance.
- Sheikh, M. (1974). Under-Invoicing of Imports in Pakistan. *Oxford Bulletin of Economics and Statistics*, Vol. 2, Pp. 51-72.

- Tso, A. (1996). Calculating Cross-Strait Trade: An Analysis of Statistical Methods Issues and Studies. *Journal of Chinese Studies and International Affairs*, vol.32, No.6.
- UNCTAD. (1998). *Palestinian Merchandise Trade in the 1990s: Opportunities and Challenges*. Geneva.
- UNCTAD. (1994a). *Prospects for Sustained Development of the Palestinian Economy in the West Bank and Gaza Strip, 1990-2010: A Quantitative Framework*. Geneva.
- UNCTAD. (1994b). *Main Features of Domestic and External Merchandise Trade of the West Bank and Gaza Strip*. Geneva.
- UNCTAD. (1991). *Selected Statistical Series on the Economy of the Occupied Palestinian Territories (West Bank and Gaza Strip), 1968-1987*. Geneva.
- United Nations. (1995-1998). *International Trade Statistics*, various issues.
- United Nations. (1995-1998). *UNSCO Report on Economic and Social Conditions in the West Bank and Gaza Strip*. Office of the Special Coordinator in the Occupied Territories. various issues.
- Van Bergeijk, P. (1995). *The Accuracy of International Economic Observation. Bulletin of Economic Research, Vol. 47*.
- Yeats, A. (1990). On the Accuracy of Economic Observations: Do Sub-Saharan Trade Statistics Mean Anything. *The World Bank Economic Review, Vol.4, NO. 2*. Pp. 135-156.
- Yeats, A. (1978). On the Accuracy of Partner Country Trade Statistics. *Oxford Bulletin of Economics And Statistics, Vol. 40, No. 1*, Pp. 341-61

الملحق الاحصائي

جداول الملحق الإحصائي

- جدول رقم 1: بيانات التجارة الخارجية (السلعية) الفلسطينية من مصادرها المختلفة
- جدول رقم 2: التجارة الخارجية المصرية الفلسطينية (السلعية) خلال الفترة 1994-1998
- جدول رقم 3: التجارة الخارجية الفلسطينية الأردنية في الفترة من 1995-1998
- جدول رقم 4: التجارة الخارجية الفلسطينية (السلعية) مع الأردن خلال الفترة 1995-1998، الجدول المقترح
- جدول رقم 5: بيانات التجارة الخارجية الفلسطينية السلعية التي تم تقديرها من النموذج الاقتصادي الكلي.
- جدول رقم 6: بيانات التجارة الخارجية الفلسطينية السلعية مع مصر والأردن وإسرائيل حسب تقديرات ماس
- جدول رقم 7: نسبة الفروق والاختلافات في بيانات التجارة الخارجية الفلسطينية السلعية من مصادرها المختلفة للفترة 1995-1998، حسب تقديرات ماس
- جدول رقم 8: نسبة الفروق والاختلافات في بيانات التجارة الخارجية السلعية مع إسرائيل للفترة 1995-1997، حسب تقديرات ماس
- جدول رقم 9: نسبة الفروق والاختلافات في بيانات التجارة الخارجية السلعية مع الأردن

جدول رقم 1: بيانات التجارة الخارجية الفلسطينية (السلعية)
من مصادرها المختلفة للفترة 1994-1998

بيانات فلسطينية : (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني)							
المؤشر	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
الصادرات الكلية	290	270	227	394	339	377	N.A*
إلى إسرائيل	259	214	295	364	319	358	N.A
الواردات الكلية	1200	1300	1418	1658	2016	2164	N.A
من إسرائيل	1103	1200	1247	1460	1743	1803	N.A
بيانات إسرائيلية المصدر: (دائرة الإحصاءات العامة الإسرائيلية)							
المؤشر	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
الصادرات الكلية	290	270	227	376	257	261	296
إلى إسرائيل	259	214	205	345	242	248	279
الواردات الكلية	1200	1300	1418	1728	1899	1866	1830
من إسرائيل	1103	1200	1247	1521	1633	1568	1556
بيانات سلطة النقد الفلسطينية : (تقديرات صندوق النقد الدولي)							
المؤشر	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
الصادرات الكلية	294	236	227	373	316	406	N.A
إلى إسرائيل	244	178	204	345	278	357	N.A
الواردات الكلية	1232	1138	1024	1660	1485	2251	N.A
من إسرائيل	1106	440	420	1521	1350	1913	N.A
بيانات الأكتاد : مصادر مختلفة(1)							
المؤشر	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
الصادرات الكلية	299	236	423	467	511	520	N.A
إلى إسرائيل	270	180	357	437	451	460	N.A
الواردات الكلية	1232	1138	2017	2232	2534	2600	N.A
من إسرائيل	1190	979	1725	2008	2277	2336	N.A

بيانات الأكتاد : مصادر مختلفة (2)							
1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	المؤشر
**	**	266	327	243	233	282	الصادرات الكلية
**	**	235	306	205	178	249	إلى إسرائيل
**	**	1725	1689	1076	1173	1260	الواردات الكلية
**	**	1550	1520	920	1015	1106	من إسرائيل
بيانات الأنسكو (مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة من المناطق المحتلة المصدر)							
1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	المؤشر
527	499	405	437	295	203	321	الصادرات الكلية إلى
493	470	381	403	266	160	286	إسرائيل
2023	2081	1662	1922	1180	1022	1450	الواردات الكلية من
1720	1790	1437	1750	1038	943	1332	إسرائيل

* لم يتم إصدار بيانات

** لم يتم تقدير البيانات

جدول رقم 2: التجارة الخارجية المصرية الفلسطينية (السلعية)
 خلال الفترة 1994-1998 (مليون دولار\$)

حجم التبادل التجاري		الميزان التجاري		الواردات الفلسطينية من مصر			الصادرات الفلسطينية الى مصر		السنة
احصاءات مصرية	احصاءات فلسطينية	احصاءات مصرية	احصاءات فلسطينية	احصاءات مصرية	احصاءات فلسطينية	رخص الاستيراد الفلسطينية	احصاءات مصرية	احصاءات فلسطينية	
0.7	#VALUE!	-0.7	#VALUE!	0.7	NA	NA	0	NA	1994
4.9	10.0003	-3.9	-9.9997	4.4	10	30	0.5	0.0003	1995
15.4	19.101	-13.2	-19.099	14.3	19.1	41.2	1.1	0.001	1996
16.1	30.3015	-11.3	-30.2985	13.7	30.3	24.2	2.4	0.0015	1997
6.6	N.A	-6.6	N.A	6.6	0		0	N.A	1998

المصدر: الفلسطينية/ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

جدول رقم 3: التجارة الخارجية الفلسطينية (السلعية) مع الاردن
خلال الفترة من 1995-1998 الجدول المقترح (بالمليون دولار)

السنة	الصادرات	الواردات	الميزان للتجاري	حجم التبادل التجاري
1995	13.81	8.74	5.07	22.55
1996	35.27	7	28.27	42.27
1997	32.2	23.03	9.19	55.25
1998	19.23	N.A	N.A	N.A

الصادرات الى الأردن أعتد على أحصاءات التجارة الخارجية الأردنية.
الواردات من الأردن اعتمد على أحصاءات الجهاز المركزي للأحصاء الفلسطيني.

جدول رقم 4: بيانات التجارة الخارجية الفلسطينية السلعية التي تم تقديرها من النموذج القياسي الكلي (El-jafari,1998) (مليون دولار)*

السنة	الضفة الغربية			قطاع غزة			الضفة الغربية وقطاع غزة		
	الميزان التجاري	الواردات	الصادرات	الميزان التجاري	الواردات	الصادرات	الميزان التجاري	الواردات	الصادرات
1995	293	1423	-1130	797	210	-587	2220	503	-1717
1996	357	1419	-1062	854	208	-646	2273	565	-1708
1997	371	1550	-1179	875	210	-665	2425	581	-1844

* تم استخدام البيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لمتغيرات، الناتج المحلي الاجمالي ومستوى الاسعار والدخل القومي المتاح، للتصرف، وتحويلات العاملين. على اساس انها البيانات المتوفرة والمنشورة عن تلك المتغيرات تعتبر فعلية، حيث تم التعويض في المعادلات. المذكورة بقيم المتغيرات المفسرة، للحصول على القيمة المتوفرة للمتغيرات الداخلية مثل الصادرات والواردات السلعية لكل من الضفة وغزة بعد اجراء اختبار التنبؤ بنقطة 95%. كما تم تحويل المعادلات المقدرة في الاجل القصير الى معادلات مقدرة في الاجل الطويل.

جدول رقم 5: بيانات التجارة الخارجية الفلسطينية السلعية مع مصر والاردن واسرائيل حسب تقديرات ماس (مليون دولار)

السنة	الصادرات السلعية الى				الواردات السلعية من				الميزان التجاري				حجم التبادل التجاري		
	مصر	الاردن	اسرائيل	الصادرات الكلية	مصر	الاردن	اسرائيل	الواردات الكلية	مصر	الاردن	اسرائيل	الميزان التجاري	مصر	الاردن	اسرائيل
1995	0.5	13.8	455	503	10	8.74	2021	2220	-10	5.1	-1566	10	22.6	2476	2690
1996	1.1	35.3	527	565	19.1	7	2000	2273	-19	28.3	-1473	19.1	42.3	2527	2838
1997	2.4	32.2	547	581	30.3	23	2064	2425	-30	9.2	-1517	30.3	55.3	2611	3006

المصدر: البيانات الواردة في الجدول رقم (10) تم الحصول من الجدول رقم (8) بالنسبة لتقديرات ماس للتجارة الخارجية السلعية مع اسرائيل
 اما بالنسبة لبيانات التجارة الخارجية مع الاردن فقد تم الحصول عليها من البيانات في الجدول رقم (9)، والذي يبين الجدول المقترح لبيانات التجارة الخارجية
 السلعية الفلسطينية مع الاردن

جدول رقم 6: نسبة الفوارق والاختلافات في بيانات التجارة الخارجية الفلسطينية (السلعية) من مصادرها المختلفة
للفترة 1995-1999 حسب تقديرات ماس (بالمليون دولار)

حجم التبادل التجاري			الميزان التجاري			الواردات الكلية			الصادرات الكلية			المصدر
97	96	95	97	96	95	97	96	95	97	96	95	
3006	2838	2723	-1844	-1708	-1717	2425	2273	2220	581	565	503	تقديرات ماس
2541	2355	2052	-1787	-1677	-1264	2164	2016	1658	377	339	394	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
-15%	-17%	-25%	-3%	-2%	-26%	-11%	-11%	-25%	-35%	-40%	-22%	الفرق
2127	2156	2104	-1605	-1642	-1352	1866	1899	1728	261	257	376	دائرة الإحصاءات العامة الاسرائيلية
-29%	-24%	-23%	-13%	-4%	-21%	-23%	-16%	-22%	-55%	-55%	-25%	الفرق
2580	2067	1859	-1582	-1257	-985	2081	1662	1422	499	405	437	تقديرات الانسكو
-14%	-27%	-32%	-14%	-26%	-43%	-14%	-27%	-36%	-14%	-28%	-13%	الفرق
3120	3045	2699	-2080	-2023	-1765	2600	2534	2232	520	511	467	تقديرات الانكتاد
4%	7%	-1%	13%	18%	3%	7%	11%	1%	-10%	-10%	-7%	الفرق
2657	1801	2033	-1845	-1169	-1287	2251	1485	1660	406	316	373	سلطة النقد الفلسطينية
-12%	-37%	-25%	0%	-32%	-25%	-7%	-35%	-25%	-30%	-44%	-26%	الفرق

البيانات الواردة في الجدول اعلاه تم الحصول عليها من البيانات الواردة في الجدول رقم (1) والبيانات الواردة الجدول رقم (4)

جدول رقم 7: نسبة الفوارق والاختلافات في بيانات التجارة الخارجية السلعية مع اسرائيل للفترة 1995-1997، بالمليون دولار بالنسبة لتقديرات ماس*

حجم التبادل التجاري			الميزان التجاري			الواردات			الصادرات			المصدر
97	96	95	97	96	95	97	96	95	97	96	95	
2611	2527	2476	-1517	-1473	-1566	2064	2000	2021	547	527	455	تقديرات ماس
2161	2062	1824	-1445	-1424	-1096	1803	1743	1460	358	319	364	الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني
-17%	-18%	-26%	-5%	-3%	-30%	-13%	-13%	-28%	-35%	-39%	-20%	الفرق
1816	1875	1866	-1320	-1341	-1176	1568	1633	1521	248	242	345	دائرة الاحصاءات العامة الاسرائيلية
-30%	-26%	-25%	-13%	-9%	-25%	-24%	-18%	-25%	-55%	-54%	-24%	الفرق
2260	1818	2153	-1320	-1056	-1347	1790	1437	1750	470	381	403	تقديرات الانسكو
-13%	-28%	-13%	-13%	-28%	-14%	-13%	-28%	-13%	-14%	-28%	-11%	الفرق
2759	2726	2445	-1913	-1826	-1571	2336	2277	2008	423	451	437	تقديرات الانكباد
6%	8%	-1%	26%	24%	0%	13%	14%	-1%	-23%	-14%	-4%	الفرق
2270	1628	1866	1556	-1072	-1176	1913	1350	1521	357	278	345	سلطة النقد الفلسطينية
-13%	-36%	-25%	-203%	-27%	-25%	-7%	-33%	-25%	-35%	-47%	-24%	الفرق

* تم الحصول على البيانات الواردة في الجدول اعلاه من الجدول رقم(1) ومن بيانات ماس التقديرية، ومن المعادلات المقترحة لعرض الصادرات السلعية من الضفة الغربية وقطاع غزة باتجاه اسرائيل، والطلب على الواردات السلعية الى الضفة الغربية وقطاع غزة حسب المصادر المختلفة امل الواردات السلعية الفلسطينية من اسرائيل فتشكل 85% من مجمل الواردات السلعية لكل من الضفة الغربية وقطاع غزة.

جدول رقم 8: نسبة الفوارق والاختلافات في بيانات التجارة الخارجية السلعية مع الاردن (مليون دولار)

حجم البتادل التجاري			الميزان التجاري السلعي			الواردات			الصادرات			المصدر
97	96	95	97	96	95	97	96	95	97	96	95	
40.23	22.3	32.94	-5.8	8.3	15.5	23.03	7	8.74	17.2	15.3	24.2	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
49.12	45.01	16.03	15.32	25.53	11.6	16.9	9.74	2.22	32.22	35.27	13.81	احصاءات التجارة الخارجية الاردنية
22%	102%	-51%	-364%	208%	-25%	-27%	39%	-75%	87%	131%	-43%	الفرق

المصدر: تم الحصول على البيانات الواردة في الجدول اعلاه من احصاءات التجارة الخارجية الفلسطينية التي يصدرها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. اما بيانات

التجارة الخارجية الاردنية يتم الحصول عليها من احصاءات التجارة الخارجية الاردن التي تصدرها دائرة الاحصاءات العامة في الاردن

Publication Standards at the Palestine Economic Policy Research Institute-MAS

The Palestine Economic Policy Research Institute –MAS- engages in the publication of applied research papers and studies related to the Institute’s program in the area of economics and social science and conducted by full or part time researchers.

The Institute abides by the following standards and procedures to ensure the high quality of its research publications:

1. The approved research project should be conducted or supervised by a specialist senior researcher. The research must not have been published previously or submitted for publication elsewhere.
2. The terms of reference of the study are approved by an internal MAS scientific committee (consisting of senior researchers) to ensure accurate goals, appropriate use of scientific methodology and procedures and the timetable for completion.
3. The internal scientific committee supervises the work of the researcher or team of researchers through periodic progress reports.
4. The initial draft of the study is reviewed by the scientific committee for objective content-related amendments to be added to the second draft.
5. The second draft is then submitted for evaluation in accordance with the terms of reference to two or three external academic experts specializing in the subject. Provided that there is a positive evaluation by at least two experts, the researcher is asked to review the study taking into consideration the objective recommendations of these experts.
6. The study is presented for discussion at a public workshop attended by academics, researchers, and representatives from public and private sector institutions related to the subject of the research.
7. Comments and feedback from the workshop are incorporated into the study and the final draft is reviewed by the scientific committee to ensure that the necessary amendments have been made. The study is then edited.
8. Research papers written in English are translated into Arabic and published in both languages. An executive summary in English is attached to research papers written in Arabic.

9. The author is not permitted to reproduce, in whole or in substantial part, from the research published by MAS without the express written permission of the Director of the Institute.

Executive Summary

Wide variations and discrepancies in Palestinian trade statistics create challenges for policy and decision-makers. The shortcomings of Palestinian trade statistics heighten uncertainty about current economic circumstances and could negatively affect the ability of policy makers to formulate appropriate trade reform and restructuring policies to narrow the growing trade deficit. Since 1995, Palestinian merchandise trade statistics have been published by the Palestinian Central Bureau of Statistics and relevant institutions in the trade partner countries of Israel, Jordan and Egypt. There are considerable differences in the output of these various sources and as a result, existing statistical trade data tends to be inconsistent and contradictory. The lack of Palestinian control over borders has made it difficult for Palestinians to compile accurate and reliable information on which decisions regarding economic planning can be based.

The aim of this study is to assess the accuracy and reliability of Palestinian trade statistics published by various national, regional and international sources. The study provides a comprehensive evaluation of the current methodologies and mechanisms used by related Palestinian and foreign agencies in this field and makes recommendations to improve existing methodology in compiling trade statistics. Furthermore, this study has developed an estimation procedure to re-estimate Palestinian foreign trade statistics with the main trade partners Israel, Jordan and Egypt. The conclusion intends to provide policy makers and Palestinian negotiators with information and analysis on a number of areas, including trade options, assessment of macroeconomic conditions and the implications of economic policies on internal and external trade.

Variations and discrepancies in trade statistics are not confined to Palestine and may also be found in many developing and developed countries. However, discrepancies in Palestinian trade statistics are higher than in other countries. As a result, the Trade Research Unit (TRU) at MAS has utilized an econometric model to evaluate the quality of Palestinian trade statistics since 1995. Unconditional forecasting methods are applied to estimate Palestinian merchandise exports and imports with Israel, Jordan and Egypt.

The use of the econometric approach to estimate trade statistics is not an acceptable long-term solution. Two major conclusions were derived from this study and can be outlined as follows:

First: Wide discrepancies and variations in trade statistics have resulted from the unequal and unreciprocal trade relationship between the Palestinian territories and Israel, particularly during the transitional period. Most Palestinian merchandise trade flows with Israel, Jordan and Egypt are controlled by Israel. Trade data from unified invoices and custom clearances need to be improved. The problem of under-invoicing the value of merchandise exports and imports can be tackled through the exchange of information with Palestinian trade partners Israel, Jordan and Egypt. Palestinian trade with these countries accounts for more than 95% of the total trade volume of the West Bank and Gaza Strip.

The absence of Palestinian control over WBGS borders with Israel during the transitional period and Israeli unwillingness to provide accurate statistics on trade flows, especially with respect to imports through Israel, encourages smuggling. It is in the financial interest of Israel to direct levies and tariffs imposed on Palestinian imports from or via Israel to the Israeli Treasury rather than to the Palestinians, thereby depriving the Palestinians of access to international markets. However, the most important priority for Israel is to increase its access to external markets and import capacity on the one hand and to maintain control of WBGS markets on the other.

The current form of unified invoices and custom clearances needs to be improved. Compilation trade data from unified invoices and custom clearances suffer from several difficulties. Language is the main problem hindering data collection since both customs clearances and unified invoices are filled out in Hebrew, lacking details on prices, values, and items of shipments.

Several recommendations are proposed to improve the quality of trade statistics, particularly on Palestinian imports and exports with Israel. Unified invoices and custom clearances should include greater detail on merchandise flows in terms of prices, volumes, components and origin. Also, unified invoices and custom clearances should be filled out in both Arabic and English.

Second: In the long term, the adoption of the Automated System for Customs Data (ASYCUDA) developed by UNCTAD will enable the compilation of trade statistics on the basis of a uniform system. The ASYCUDA system has the following advantages:

1. Increases tariff revenues and improves customs procedures.
2. In the long term, enables the authorities to formulate policies based on accurate and reliable data.
3. Improves the capacity and efficiency of customs departments.

The implementation of these recommendations is urgently required. Other measures should also be applied, such as the establishment of customs stations to determine the volume and value of merchandise trade flows between Palestine and trade partner countries. It is important that all these measures be applied according to the regulations of the World Trade Organization (WTO) and World Customs Organization (WCO).

In the meantime, trade figures estimated by MAS can serve to rationalize the Palestinian trade policy making process.